جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

دور المراجعة الداخلية في دراسة وتحليل القوائم المالية

دراسة حالة مؤسسة محاجر الغرب

مقدمة من طرف الطالب:

طرشون علي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مشرفا	موزاوي عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	بلعياشي بومدين	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

الاهداء

الحمد الذي وفقني على انجاز هذا العمل المتواضع والذي أهديه الى أحن قلب في الوجود، على من يعجز اللسان عن التعبير ويتوقف العقل عن التفكير،

الى من دعت الله لي التوفيق والنجاح، الى قرة عيني أمي حفظها الله

وأطال في عمرها وقدرني على رد جزء من جميلها

كما أسأل الله أن يرحم أبي الذي ساعدني كثيرا في حياتي

والذي حثني على العلم كل هذه السنين حيث كان لي سندا ودعما

الى من أتقاسم معهم أجواء المحبة الأسرية أخواتي كل من أمين وحكيم وفاطمة

الى الأصدقاء الذين أحببتهم: ياسين، توفيق، الحاج محمد، أحمد.....

الى الأساتذة الذين حرصوا على تعليمي من الأساسي الى الجامعي

والى من حضر في قلبي وغاب عن قلمي

الى كل من أحبهم ويحبونني في الله.

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ولك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك الكريم وسلطانك العظيم.

لك الشكر يا رب أولا على ما أنعمته علينا من قوة وصبر وعزيمة لانجاز هذا البحث.

أتقدم بالشكر الجزيل الى الوالدة الكريمة

كما لا تفوتني الفرصة بأن أتقدم بالشكر الخالص الى كل من الأستاذ موزاوي عبد القادر وموظفو مؤسسة محاجر الغرب على كل المساعدات والمعلومات المقدمة

كما أتقدم بالشكر للجنة المناقشة التي سيكون لها دور في تقويم هذا العمل

الى كل من ساهموا من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل.

محتوى الفهرس

المحتوى	الصفحة
إهداء	
شكر	
ملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة عامة	أ- د
الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية	1- 26
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول المراجعة	3- 11
المطلب الأول: تعريف المراجعة وتطورها	3- 5
المطلب الثاني: أنواع ومعايير المراجعة	6- 8
المطلب الثالث: أهمية المراجعة وأهدافها	9- 11
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية	12- 25
المطلب الأول: تطور ومفهوم المراجعة الداخلية	12- 14
المطلب الثاني: أنواع المراجعة الداخلية ومعاييرها	14- 24
المطلب الثالث: أهمية المراجعة الداخلية وأهدافها	24- 25
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: تحليل ودراسة القوائم المالية	27- 51
تمهيد	28
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية	29- 34
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد والقوائم المالية وشروط إعدادها	29- 32
المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية وأهدافها	32- 33
المطلب الثالث: مستخدموا القوائم المالية وأهدافها	33- 34
المبحث الثاني: مراجعة القوائم المالية وتحليلها	35- 50
المطلب الأول: مراجعة القوائم المالية	35- 38
المطلب الثاني: تخطيط مراجعة القوائم المالية	38- 40
المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية	41- 50
خلاصة الفصل الثاني	51
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لحالة مؤسسة محاجر الغرب	52- 70

تمهيد	53
المبحث الأول: نظرة عامة عن مؤسسة محاجر الغرب	54-57
المطلب الأول: نشأة مؤسسة محاجر الغرب	54
المطلب الثاني: مهام وأهداف المؤسسة	54-55
المطلب الثالث: القانون الداخلي والهيكل التنظيمي للمؤسسة	56-57
المبحث الثاني: المراجعة الداخلية للمؤسسة وتحليل قوائمها المالية	58-69
المطلب الأول : المراجعة الداخلية في المؤسسة	58-59
المطلب الثاني: تقارير المراجعة الداخلية	60
المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية لمؤسسة محاجر الغرب	60-66
المطلب الرابع: الاستبيان وتحليل نتائجه	66-69
خلاصة الفصل الثالث	70
الخاتمة	71-74
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	التطور التاريخي للمراجعة	**5**
2-1	مراحل تطور أهداف المراجعة	**10**
3-1	تطور طبيعة المراجعة الداخلية	**24-22**
1-3	عدد العمال ومراتبهم	**66**
2-3	جدول الاستبيان	**67**

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
1-1	معايير المراجعة	**8**
1-3	الدعم المالي الذي تقدمه مؤسسة محاجر الغرب	**55**
2-3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة محاجر الغرب	**56**

المقدمة

أصبح نجاح نظام الاقتصاد في الوقت الحاضر مرهونا بمدى فاعلية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة،والذي يلعب دورا بارزا في الحياة الاقتصادية فهو لا يمكن الاستغناء عنه لكونه عاملا مهم لتمويل المشاريع والمساهمة في ترقية المبادلات وتطوير الاقتصاد الوطني .

كما تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية التي ترتكز عليها اقتصاديات الدولة باعتبار أن البنوك تمثل الوحدات الفعالة لتنمية وتطوير الاقتصاد،ومن خلال تحقيق الأهداف المخطط لها عن طريق استخدام الأمثل للموارد المالية وكذا الموارد البشرية،ومن ثم استمرار نشاط البنك مدة أطول من خلال إتباع الإجراءات التي تساعد على تجنب الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها و من بين هذه الإجراءات نجد الرقابة الداخلية التي تعتبر من أهم المواضيع الجديدة والهامة من اجل ضمان السير الحسن للبنوك.

تعتبر المراجعة الداخلية بمثابة مهمة دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط بحيث تعتبر نظاما لضبط الأداء وضمان تحقيق الأهداف المسطرة،ومع تطور حجم البنوك وتعدد عملياتها زاد الاهتمام الإداري بالمراجعة الداخلية وهذا ما تطلبه البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية من اجل تأهيلها والنهوض بكيانها ولذلك وجب عليها وجود رقابة داخلية لحماية أصولها وتحقيق الأهداف المرجوة.

إن المراجعة الداخلية عملية منتظمة مستقلة نسبيا تهدف إلى الحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية وتوصيلها إلى الأطراف المعنية من خلال فحص الدفاتر والمسجلات المحاسبية المرتبطة بالعمليات التي قامت بها المؤسسة والتحقق من مدى مطابقة عناصر هذه القوائم للواقع الفعلي لها.

ومن هنا يتضح دور المراجع الداخلي المتمثل في خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفئ بغية تقديم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة وبذلك ينصب الهدف الرئيسي للمراجع الداخلي على اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والانحراف عن السياسة الموضوعة.

الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لموضوعنا كما يلي:

ما مدى فعالية ودور المراجعة الداخلية في دراسة وتحليل القوائم المالية؟

الأسئلة الفرعية:

وللإحاطة بكل جوانب الموضوع تم طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ماذا نقصد بالمراجعة الداخلية؟
2. ما هي الفائدة من مراجعة القوائم المالية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المالية السابقة ننطق من الفرضيات التالية:

1. المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة بالمؤسسة.
2. توجد أهمية ذات دلالة إحصائية لمدى فائدة مراجعة القوائم المالية.

أهمية الدراسة:

تمكن الأهمية في أن المراجعة الداخلية وظيفة تابعة للإدارة نسبيا تهدف إلى إبراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة وإعطاء اقتراحات للمسيرين من اجل رفع الادتءات والاستغلال الأحسن للفرص المتاحة.

أهداف الدراسة:

من الأهداف التي يسعى إليها البحث هي:

1. محاولة التطرق إلى دور وأهمية المراجعة الداخلية في دراسة وتحليل عناصر القوائم المالية.
2. التعرف على الجوانب الهامة لآلية المراجعة الداخلية.
3. التعرف على النظام المحاسبي المالي الجديد.
4. محاولة تحديد الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وتحليلها.

أسباب اختيار الموضوع:

1. كون الموضوع يدخل في صميم التخصص.
2. رغبة الطالب وميوله الشخصي في الإلمام بجوانب الموضوع.
3. التوسع في المجال النظري والتطبيقي.
4. التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بالمراجعة الداخلية والقوائم المالية.

منهج الدراسة:

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبناة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة التي تمكننا من التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية لمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة محاجر الغرب لتسيير واستغلال القلع الرملي بسيدي لخضر ولاية مستغانم.

صعوبات الدراسة:

1. قلة المراجع وخصوصا فيما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

2. قلة المراجع والبحوث الجامعية في مجال القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

3. صعوبة الحصول على المعلومات وخاصة في المجال التطبيقي.

الدراسات السابقة:

1. دراسة لزعر محمد سامي التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالية المحاسبي المالي (2012): هذه الدراسة هي رسالة ماجستير مقدمة من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة وهدفت هذه الدراسة إلى أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية وقد قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة صيدال الأم حيث توصل أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية،إذا تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية.

2. دراسة سردوك فاتح دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية،دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم بالمسيلة (2004): هذه الدراسات هي رسالة ماجستير تهدف هذه الدراسة إلى نجاح المؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات الملائمة،في ظل المرحلة الاقتصادية الحالية مرهونا بالمعلومات المحاسبية ،وكذلك اعتماد المؤسسة لنظام رقابة داخلية منظم ومحكم يضمن لها تحقيق الأهداف المسطرة في ظل الالتزام بالإجراءات والسياسات المسطرة،يؤدي إلى التقليص من احتمالات الخطأ والقش والسرقة.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى:

- ✓ الفصل الأول من البحث والمعنون " الإطار النظري للمراجعة "، وتم تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى " عموميات حول المراجعة " ويشمل: تعريف المراجعة وتطورها في المطلب الأول، والمطلب الثاني على أنواع ومعايير المراجعة، أما المطلب الثالث فيشمل أهمية المراجعة وأهدافها. أما المبحث الثاني والذي جاء عنوانه بـ " الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية " فشمل ثلاثة مطالب، المطلب الأول هو تطور ومفهوم المراجعة الداخلية، ثم التطرق إلى أنواع المراجعة الداخلية ومعاييرها، وفي المطلب الثالث أهمية المراجعة الداخلية وأهدافها.
- ✓ الفصل الثاني من البحث والمعنون " مراجعة وتحليل القوائم المالية " وقد تم تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين حيث تناولنا في المبحث الأول إلى " الإطار المفاهيمي للقوائم المالية " وشمل: مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد والقوائم المالية وشروط إعدادها في المطلب الأول، والمطلب الثاني على خصائص القوائم المالية وأهميتها، وإما المطلب الثالث فيشمل مستخدموا القوائم المالية وأهدافها. أما المبحث الثاني والذي جاء عنوانه بـ" مراجعة القوائم المالية وتحليلها" وشمل: مراجعة القوائم المالية في المطلب الأول، والمطلب الثاني على تخطيط مراجعة القوائم المالية، وأما المطلب الثالث فيشمل تحليل القوائم المالية.

✓ أما الفصل الثالث فهو الجانب التطبيقي المتمثل للبحث كان بعنوان:"دراسة ميدانية لمؤسسة محاجر الغرب" وقد شمل هذا الأخير مبحثين، المبحث الأول "نظرة عامة عن مؤسسة محاجر الغرب"، والذي تم فيه إلى تقديم المؤسسة ونشأتها في المطلب الأول، والمطلب الثاني جاء فيه مهام وأهداف المؤسسة، وفي المطلب الثالث القانون الداخلي والهيكل التنظيمي للمؤسسة، وأما في المبحث الثاني فقد تناول المراجعة الداخلية للمؤسسة وتحليل قوائمها المالية، وقد تطرقنا فيه إلى المراجعة الداخلية في المؤسسة في المطلب الأول، وتقارير المراجعة الداخلية في المطلب الثاني، وتحليل القوائم المالية لمؤسسة محاجر الغرب في المطلب الثالث، أما المطلب الرابع فقمنا بإعداد استبيان وتحليل نتائجه.

✓ وفي الأخير ننهي هذا البحث بخاتمة عامة احتوت مجموعة من النتائج تحيط بجوانب البحث، وكذا جملة من التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول
الاطار النظري للمراجعة الداخلية

تمهيد

لقد ازدادت أهمية المراجعة الداخلية من قبل المؤسسات في مختلف الدول، فأصبحت عبارة عن نشاط تقييمي لكافة الأنشطة و العمليات فيها، وتهدف إلى تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية.

كما تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية مهمة، فالمؤسسات في وقتنا الحالي بغض النظر عن حجمها تحتاج الى مراجعة داخلية، كذلك فان هذه المهنة لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاط المؤسسة، فرغم اعتماد المؤسسات الصناعية والتجارية بالدرجة الأولى عليها، إلا أن المؤسسات الخدمية هي كذلك تحتاج لهذه الوظيفة.

والمراجعة الداخلية لا تمس فقط الجانب المالي والمحاسبي كما يظنه البعض،وإنما يتسع نطاق تطبيقها والأهداف المرجوة منها باتساع الأنشطة الموجودة في المؤسسة، ما يسمح بالتحكم بها، وهذا من أجل تحقيق أكبر ربح وفائدة للمؤسسة.

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلا، يضم هذا الفصل التعرف على المراجعة الداخلية من خلال تقسيمه إلى مبحثين حيث سنعرض في المبحث الأول إلى عموميات حول المراجعة أما المبحث الثاني يحتوي على مفاهيم أساسية حول المراجعة الداخلية.

المبحث الأول: عموميات حول المراجعة

تعتبر المراجعة بمثابة العين الساهرة على مصالح المؤسسة العامة إذ أصبح وجودها لا غنى عنه، فهي وسيلة للوصول إلى خدمة أطراف عديدة، كما تهتم بالبحث عن الضمانات من حيث نوعية المعلومات وتتخذ كأساس لاتخاذ القرارات المختلفة.

ولقد كان لظهور الثورة الصناعية أثر كبير على الأنشطة الاقتصادية من حيث تنظيمها وعملها، بحيث يظهر هذا جليا من خلال انفصال الملكية عن التسيير على خلاف ما كان سابقا، وبالتالي لم يعد للمالك أي دخل في المؤسسة من ناحية تسييرها ومراقبته، بحيث جعله لا يتطلع بشكل مباشر وكافي على واقع المؤسسة الحقيقي وكذا وجهة رأس ماله المساهم به في المؤسسة، ومنه أصبح من الضروري وجود طرف ثالث آخر محايد كواسطة بينه وبين المؤسسة يطلع من خلاله المتعاملين على حالة المؤسسة وفي نفس الوقت يقدم النصح للإدارة من أجل تصحيح الأخطاء و التلاعبات التي قد تحدث وهذا عن طريق المراجعة التي يقوم بها في المؤسسة المعنية بالاعتماد على وسائل إجراءات خاصة.

المطلب الأول: تعريف المراجعة وتطورها

أدت التطورات المستمرة لعملية المراجعة وتوسع مهامها وأشكالها إلى ظهور العديد من التعاريف لها حيث عرف جارمو وبونول المراجعة على أنها اختيار تقني صارم وبناء بأسلوب، من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة.

كذلك عرفت المراجعة على أنها: "هي عملية تجميع وتقييم أدلة الإثبات حول المعلومات من أجل تحديد درجة ارتباط وامتثال المعلومات للمعايير والأسس والإبلاغ عن نتيجة العملية من خلال رأي مهني محايد، ويجب أن يقوم بالمراجعة شخص كفؤ ومؤهل ومحايد.[1]

وأيضا المراجعة هي فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات.[2]

كما عرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية كما يلي: "المراجعة هي عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.[3]

[1]- فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، 2011-2010،ص:47.

[2]- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:6.

[3]- فاتح غلاب، مرجع سابق، ص:47.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن عملية المراجعة هي:

- عبارة عن إجراءات منظمة، تعني الخطوات والإجراءات التي يقوم بها المراجع ؛
- الحصول على الأدلة وتقييمها، يعني فحص الإقرارات وتقييم النتائج بدون تحيز ضد أو مع الجهة التي يقوم بمراجعتها والتي حضرت الإقرارات؛
- الإقرارات والأحداث الاقتصادية حيث تمثل ما تقدمه إدارة الشركات أو الأشخاص، وهذه الإقرارات هي موضوع المراجعة؛
- مقياس معين، وهي الجهة التي بإمكان المدقق قياس إقرارات الإدارة بواسطتها، هذا المقياس ربما مصدره الدولة أو الجمعيات المهنية ذات الاختصاص أو الموازنات المالية وفي هذه الحالة فان المقياس هو المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما؛
- إيصال النتائج، ويكون ذلك بواسطة تقرير مكتوب، يبين درجة الملائمة بين الإقرارات ومدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية.

2- عناصر المراجعة

هناك ثلاث عناصر أساسية ترتكز عليها عملية المراجعة هي كما يلي:

2-1- الفحص: التأكد من صحة قياس المعلومات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها (فحص القياس المحاسبي)

2-2- الإبلاغ: بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية والمراجع الذي يتولى مراجعة الحسابات هو محاسب ذو خبرة ومرخص ويجب تمتعه بمتطلبات أساسية لضمان نجاحه كمراجع أهمها:

- توفير الرغبة عنده في امتهان المراجعة؛
- فهم لطبيعة وفائدة وأهمية المحاسبة، وتقييم القيود المفروضة عليها وأوجه القصور فيها ؛
- معرفة أساليب التحقيق الأساسية لعناصر الموجودات والمطلوبات.

3- التطور التاريخي للمراجعة

فيما يلي الجدول التالي يوضح التطور التاريخي للمراجعة:

الجدول رقم (1 - 1) التطور التاريخي للمراجعة

المدة	الآمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 ق م الى 1700 م.	الملك، الإمبراطور، الكنيسة، الحكومة.	رجل الدين، الكتاب.	معاقبة السارق على اختلاس الأموال، حماية الأموال.
من 1700م الى 1850م.	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين.	المحاسب.	منع الغش، معاقبة فاعلية وحماية الأصول.
من 1850م الى 1900م.	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني.	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية.
من 1900م الى 1940م.	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من 1940 الى 1970م.	الحكومة، البنوك والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
من 1970م الى 1990م.	الحكومة، هيئات أخرى ومساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.
ابتداء من 1990م.	الحكومة، هيئات أخرى ومساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر: محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سابق، ص، ص 8/7.

المطلب الثاني: أنواع ومعايير المراجعة

المراجعة عبارة عن علم يتمثل في مجموعة من القواعد والمعايير التي يجب إتباعها من أجل ممارسة هذه المهنة على أتم وجه.

1- أنواع المراجعة

تختلف زوايا المراجعة من كاتب لأخر وحسب المعايير المعتمد عليها في التصنيف وسنوجز فيما يلي التصنيفات الشائعة في المراجعة:

1-1- مجال أو نطاق المراجعة

1-1-1- المراجعة الكاملة: في هذه المراجعة يكون نطاق العمل غير محدد، ولا تضع الإدارة أو الجهة التي تعين المراجع أية قيود على نطاق الفحص والعمل الذي يقوم به، فمثلا المراجع الخارجي يتعين عليه في نهاية الأمر إبداء الرأي الفني عن مدى سلامة القوائم المالية الختامية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباراته، حيث أن مسؤوليته تغطي جميع تلك المفردات حتى تلك التي لم تخضع للفحص.[1]

1-1-2- المراجعة الجزئية: هي التي يقتصر فيها عمل المراجع على بعض العمليات المعينة، أو هي ذلك النوع من المراجعة التي توضع فيها بعض القيود على نطاق فحص المراجع بأي صورة من الصور، ولا يكون المراجع مسؤولا في هذا النوع عن أي أضرار تنشأ أو يتم اكتشافها بالرجوع إلى دفاتر وحسابات أو مستندات معينة تكون الحدود المفروضة على المراجعة قد منعته من فحصها.

1-2- من زاوية توقيت المراجعة

1-2-1- المراجعة النهائية: ويتم عمل هذا النوع من المراجعة في نهاية الفترة أي بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويناسب هذا النوع من المراجعة المنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

1-2-2- المراجعة المستمرة: فهي التي تتم فيها عملية الفحص أثناء السنة وذلك سواء كانت تلك العملية تمت بطريقة منتظمة أو غير منتظمة خلال الفترة المحاسبية.

يعمل هذا الأسلوب في المراجعة على انتشار العمل في مكتب المراجع على مدار السنة أي أن العمل سيوزع على المساعدين في المكتب بطريقة تشغل وقتهم طول السنة بما يجنب مشاكل الارتباك في نهاية السنة أو الاستعانة بمساعدين أقل تدريبا وكفاءة.[2]

1-3- من زاوية مدى الفحص أو حجم الاختبارات

[1]- عبد السلام أبو سرعة، مرجع سابق ، ص21

[2]- أحمد نور، مراجعة الحسابات مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1992، ص18

1-3-1- المراجعة الشاملة: تعتبر المراجعة الشاملة نوعا تفصيليا. إذ يقوم المراجع في ظلها بفحص جميع القيود والسجلات والمستندات والبيانات المحاسبية، والواقع أن هذا النوع قد يكون شاملا بالنسبة إلى نمط معين وقد يكون شاملا بالنسبة إلى جميع عمليات المؤسسة على حسب ما يقضيه العقد المبرم ما بين المراجع وأصحاب المؤسسة الذي يوضح طبيعة وشكل المراجعة والجزء أو الكل المراد مراجعته.

1-3-2- المراجعة الاختبارية: يستند هذا النوع على الاختبار لجزء من المفردات من الكل مع تعميم نتائج هذا الفحص المفردات المختارة على كل مجموع المفردات. أن هذا النوع يتجلى خاصة في المؤسسات كبيرة الحجم والمتعددة العمليات التي تصعب فيه المراجعة الشاملة لكل العمليات. لذلك تظهر لنا أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة من خلال تقييم هذا النظام واكتشاف مواطن الضعف والقوة في الأجزاء المكونة له من ناحية ومن ناحية أخرى تحديد مدى إمكانية تطبيق هذا النوع من المراجعة.

1-4- من زاوية الجهة التي تقوم بالمراجعة

1-4-1- المراجعة الخارجية: هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية، والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضي لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمين، المستثمرين، البنوك).

1-4-2- المراجعة الداخلية: هي نشاط تقييمي مستقل الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة، وهي وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وسائل الرقابة الأخرى.[1]

2- معايير المراجعة

تعتبر المعايير مجموعة من الأنماط التي يجب أن يتحلى بها المراجع أثناء أدائه لمهمته، والتي تستنتج منطقيا من الفروض والمفاهيم التي تدعم عملية المراجعة.

وفيما يلي سيتم التطرق للمعايير التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي والتي سوف نلخصها في الجدول التالي:

[1]- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص28

الشكل رقم (1-1) : معايير المراجعة

المصدر: حازم هاشم الأوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق، دار النهضة العربية، ليبيا، 2003، ص 111.

المطلب الثالث: أهمية المراجعة وأهدافها

تتضمن القوائم المالية معلومات لها أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لمتخذي القرارات، ولكن مستخدمي هذه المعلومات المالية تنقصهم الخبرة أو يوجد ما يمنعهم من التحقق بشكل مباشر منها، لذلك فان هذه العوامل تبين مدى الحاجة إلى المراجعة الخارجية والمستقلة كذلك. حيث يعتبر المراجع الخارجي عنصرا هاما للمؤسسة وللمستخدمين لقيامه بالعديد من الأمور التي تتعلق بالحوكمة والإقرار المالي، حيث أن كل الأطراف المستفيدة من القوائم المالية يتوقعون من المؤسسة أن تزودهم بمعلومات وألا تقتصر فقط على القوائم المالية، فمثلا يتوقع جمهور المستخدمين معرفة مدى استمرارية المؤسسة ومصداقيتها، ومدى كفاية المعلومات لاتخاذ القرار، وكذلك عن وجود نظام رقابة داخلية فعال.[1]

1- أهمية المراجعة

تكمن أهمية المراجعة في أنها تؤدي دورا مهما في الأوساط المالية والأوساط الحكومية وفي الاقتصاد بشكل عام، فالمعلومات المالية التي تعتمد عليها وتثق بها ضرورية لأي مجتمع، فالمستثمر يتخذ قرار الشراء والبيع لاستثماراته، البنوك تتخذ قرارات إعطاء القروض، والسلطات الضريبية تقوم باحتساب الدخل الخاضع لضريبة الدخل ومبلغ الضريبة ودخول وخروج شريك في شركات التضامن ومعرفة مبلغ الشركات وضريبة الإرث في حالة الوفاة.

كل هذه الأمور وغيرها تعتمد على معلومات جهزت أو حضرت من قبل الآخرين، هذه الجهات ربما تتضارب مصالحها مع مصالح الجهات المستفيدة من هذه المعلومات ولهذا أنشأت الحاجة إلى خدمة المراجع المستقل المحايد، هذا الشخص سيقوم بإعلام الأطراف الأخرى أن كانت هذه البيانات و المعلومات المالية تتمثل باعتدال خلال فترة زمنية معينة.[2]

2- أهداف المراجعة

صاحب عملية المراجعة تطورات على مستوى الهدف المرجو منها، حيث أن الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية كانت بمثابة نقطة التحول التي انبثق عنها ظهور مؤسسات كبرى تغير نشاطها عن سابقاتها من ذلك النشاط البسيط إلى شركات ذات نشاطات متنوعة ووسائل مختلفة وملكية منفصلة عن الإدارة، كذلك كان للقضاء الانجليزي في تلك الفترة دور هام في تطور أهداف المراجعة، إذ اتضح في هذه الفترة بأن الهدف

[1]- رغدة ابراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، 2014، ص39.

[2]- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004، ص17، ص18.

الأساسي من المراجعة ليس اكتشاف الغش والأخطاء فقط بل، إظهار هذه الأخطاء والتلاعب عند قيام المراجع بمهنته.[1]

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): مراحل تطور أهداف المراجعة

الفترة	الهدف من عملية المراجعة	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500م.	اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل.	عدم الاعتراف بها.
1500-1850م.	اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل.	عدم الاعتراف بها.
1850-1905م.	اكتشاف التلاعب والاختلاس. اكتشاف الأخطاء الكتابية.	بعض الاختبارات ولكن الأساس هو المراجعة التفصيلية.	عدم الاعتراف بها.
1905-1933م.	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي. اكتشاف التلاعب والأخطاء.	بالتفصيل ومراجعة اختباريه.	اعتراف سطحي.
1933-1940م.	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي. اكتشاف التلاعب والأخطاء.	مراجعة اختباريه.	بداية في الاهتمام.
1940-1960م.	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي.	مراجعة اختباريه.	اهتمام وتركيز.

المصدر: الصبان سمير، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص5.

[1]- محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010/2011، ص7.

عموما فان الهدف الرئيسي من مراجعة الحسابات هو إعطاء رأي فني محايد على التقارير المالية تعبر بصورة صادقة عن المركز المالي ونتائج أعمال الفترة المؤسسة محل المراجعة. إضافة إلى الأهداف التقليدية السابقة للمراجعة هناك أهداف حديثة، حيث انتقلت المراجعة من مجرد قيام مراجع الحسابات بالتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات، واكتشاف ما قد يوجد بها من أخطاء أو غش وتلاعب وفحص لمدى فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية، وكذا الخروج برأي فني محايد يبين نتيجة المؤسسة ومركزها المالي في نهاية الفترة المالية، الى أهداف جاءت وليدة التطور الاقتصادي السريع الذي يشهده عالمنا المعاصر.[1]

ومن هذه الأهداف يذكر الأتي:

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش، بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك؛
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم؛
- مساعدة الإدارات المالية للمؤسسات في تحديد الوعاء الضريبي، ومن ثم مبلغ الضريبة الواجب دفعها؛[2]
- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها؛
- رفع مستوى الكفاءة والفاعلية في المؤسسات تحت المراجعة؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة.

من أجل تحقيق الأهداف السابقة والحصول على الأدلة والإثباتات اللازمة ؛ يجب إتباع المراجع الخارجي إجراءات معينة خاصة بالمراجعة نذكر منها:

- التحقق من الوجود الفعلي عن طريق الجرد؛
- التحقق من الملكية عن طريق الاطلاع على مستندات الملكية؛
- التحقق من عدم وجود رهانات على أصولها لصالح الغير في تاريخ الميزانية؛
- التحقق من الدقة المحاسبية؛
- مراعاة الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية وقبل صدور التقرير؛
- مراعاة الإفصاح الكافي عن الحقائق المالية؛
- القيام بالإجراءات التحليلية.

[1]- فاتح غلاب، مرجع سابق، ص50.

[2]- محمد أمين مازون، مرجع سابق، ص8.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

ظهرت فضائح المالية في منظمات الأعمال والناتجة عن عدم صدق المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية أدى إلى إفلاس كبرى الشركات وخاصة الشركات التي تقوم بعملية المراجعة، مما أدى إلى الاهتمام الكبير بالمراجعة الداخلية لإعطاء ثقة أكبر لأصحاب المشروع والمستفيدين منه بأن الأعمال يتم انجازها وفقا لما هو مخطط وأن الأنظمة والقوانين يتم احترامها، وأن أصول والتزامات المؤسسة حقيقية ويتم المحافظة عليها.

حيث تعد وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة في المنظمات اليوم نظرا للتوسع الكبير في حجم الأعمال، والتطورات الكبيرة التي تحدث في المجالات المالية والإدارية، وزيادة حدة المنافسة بين المنظمات وبالتالي عدم قدرة وتفرغ الإدارة للقيام بالوظائف الرقابية والمراجعة المنوطة بها.

تعددت المفاهيم والآراء حول طبيعة المراجعة الداخلية، فالبعض يعتبرها أسلوب علمي أو خطه تنظيمية، وآخرون يعتبرونها وظيفة إدارية حتمية ونشاط علمي مستقل.

المطلب الأول: تطور ومفهوم المراجعة الداخلية

ظهرت المراجعة الداخلية نتيجة لتوسع الأنشطة الاقتصادية، وكبر حجم المؤسسات وزيادة مهامها وفروعها، وكذلك تعقد مهام الإدارة خاصة من حيث الرقابة، حيث تعتبر المراجعة الداخلية إحدى الوظائف الإدارية الداخلية للمؤسسة، والتي خدماتها للإدارة العليا بالمؤسسة ومساعدتها في اتخاذ القرارات عن طريق الرقابة التي تقوم بها.

1- تطور مفهوم المراجعة الداخلية

تعود بداية الاهتمام بالمراجعة الداخلية إلى عام **1941** حيث تم إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للمراجعة الداخلية، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير المراجعة الداخلية واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، وقد عمل المعهد على تدعيمها وتطويرها عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدما بهده المهنة، حيث تم في عام **1947** إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات المراجع الداخلي. وفي عام **1957** تم إدخال تعديلات عليها و في عام **1964** تم اعتماد دليل تعريف المراجعة الداخلية. وتعتبر أهم انجازات معهد المراجعة الداخلي هي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، حيث تم تشكيل لجان عام **1974** لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في المراجعة الداخلية، وفي عام **1979** انتهت اللجان من أعمالها وقدمت تقريرا بنتائج دراستها وتم التصديق عليها، وهذه المعايير تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة ممثلين في معهد المراجعة الداخلية والجهات التابعة له.

وفي الأردن أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة للعمل بها منذ **1996/09/01**، والمتضمن الاستجابة للمتطلبات الدولية وأيضا لمواكبة التطور في المراجعة الداخلية والطلب من الشركات المساهمة لتشكيل لجان مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة تتشرف على المراجعة الداخلية. وفي

عام **1998** تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة المراجعة الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين، ثم تمت صياغة دليل جديد لتعريف المراجعة الداخلية عام **1999**م من قبل معهد المراجعين الداخليين الأمريكي وتم تعريف نشاط المراجعة الداخلية على انه نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المؤسسة.

في عام **2001** تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية وتم تعريف المراجعة الداخلية على أنها نشاط تأكيدي مستقل وموضوعي، ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة ولتحسين عملياتها، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه.[1]

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينصص عنها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة **40** من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم **88/01** الصادر بتاريخ **12 جانفي 1988** والذي ينصص على أنه يتعين على المؤسسات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة، وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها.

كما نصت المادة **40** من القانون **01/91** على أن المؤسسات الاقتصادية العمومية مدعوة لإقامة وتدعيم نظم داخلية لمراجعة المؤسسات وتحسين طرق أدائها بشكل ملحوظ.[2]

2- تعريف المراجعة الداخلية

وردت العديد من التعريفات التي تناولت المراجعة الداخلية، يذكر منها بأنها نشاط تقييمي داخل المشروع لخدمة إدارته وتقوم بها الإدارة داخل المؤسسة تسمى إدارة المراجعة الداخلية، وتعد المراجعة الداخلية أداة من أدوات الرقابة الداخلية فهي تساعد الإدارة على متابعة ومراقبة كافة عمليات وأقسام ومراكز وأنشطة المشروع، ومخرجاتها تقرير أو تقارير يقدم لمجلس الإدارة أو لجان المجلس مباشرة، والقائم بها موظف بالمؤسسة واستقلاله استقلال تنظيمي فقط ويتحقق هذا الاستقلال بتبعية إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة مباشرة، والقائم بها موظف بالمؤسسة واستقلاله استقلال تنظيمي فقط ويتحقق هذا الاستقلال بتبعية إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة مباشرة.[3]

---

[1]- أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2007، ص 48-47.

[2]- عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2008/2009، ص41.

[3]- عبد الوهاب نصر على وشحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005/2006، ص 496.

وقد عرفها مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية بأنها وظيفة يؤديها موظفون من داخل المشروع، وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية سليمة ومعلومات دقيقة كافية.[1]

كما عرفت المراجعة الداخلية أنها مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل المؤسسة، لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية.

وتم تعريفها أيضا بأنها وظيفة تقييمية مستقلة، تنشأ داخل التنظيم المعين، بغرض فحص يقوم بها هذا التنظيم.

كما عرفها آخرون بأنها نشاط يهدف بشكل أساسي إلى مراقبة وتقييم الرقابة الداخلية والتأكد من تطبيقها على أرض الواقع، وتقديم الاستشارة للمؤسسة والتوصيات المختلفة من أجل تحسين وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية لديها وأنظمة إدارة المخاطر، للمساعدة في تحقيق أهدافها.[2]

نستنتج مما سبق من التعريفات بأن وظيفة المراجعة الداخلية هي أعم وأشمل من مجرد مراجعة مالية ومحاسبية، وإنما تمتد لتشمل المجالات الإدارية والتشغيلية، حيث تعد المراجعة الداخلية نشاط تقييمي موضوعي واستشاري، مستقل يتم ممارسته داخل المؤسسة لخدمة الإدارة وتزويدها بتأكيدات عن كفاءة العمليات وفاعليتها، ومدى الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، ومنه تعتبر المراجعة الداخلية نظام شامل للرقابة وركيزة أساسية لكفاءة وفعالية نظم الرقابة الأخرى.

المطلب الثاني: أنواع المراجعة الداخلية ومعاييرها

لقد واكب التغير والتطور الذي طرأ على بيئة الأعمال اجتهادات كثيرة من قبل المهنيين والباحثين، بطرح رؤى جديدة بشأن ما يجب على إدارة المراجعة الداخلية وموظفها القيام به، لمواجهة هذه التطورات الجديدة، فبعد أن كانت المراجعة المالية هي المجال التقليدي للمراجعة الداخلية أصبحت المراجعة التشغيلية محل اهتمام أكبر وتمثل المدى الأوسع للمراجعة الداخلية، وككل أنواع المراجعات الأخرى فان وظيفة المراجعة الداخلية تعتمد على مجموعة من المعايير تملئ أساسا يعتمد عليه من قبل المراجعين الداخليين وتحديد مسؤولياتهم الفنية ومتابعة أدائهم المهني.

وسيتم من خلال هذا المطلب التطرق لأنواع المراجعة الداخلية والمعايير التي تبنى عليها

1- أنوع المراجعة الداخلية

[1]- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ض140.

[2]- عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، مرجع سابق، ص42.

من الصعب وضع حدود فاصلة لأنواع المراجعة الداخلية بسبب شمولية المراجعة لكافة العمليات في المؤسسة، وهدفها تقويم فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية لنشاط ما، وتنقسم المراجعة الداخلية إلى:[1]

1- 1- المراجعة المالية المحاسبية: وهي التي يهدف من خلالها المراجع الداخلي إلى الفحص المنظم للقوائم المالية لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من حيث:

- التحقق من تتبع القيود المحاسبية وتدقيقها حسابيا ومستنديا ؛

- التحقق من سلامة وموافقة الأنظمة والتعليمات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ؛

- التحقق من وجود الحماية المناسبة للأصول من سوء الاستعمال أو الاختلاس ؛

- التحقق من الفحص والتقويم لدرجة متانة الرقابة الداخلية ومدى كفايتها والاعتماد عليها.

1- 2- المراجعة الداخلية التشغيلية (الإدارية): ويقصد بها المراجعة الشاملة الوظائف المختلفة داخل المؤسسة للتأكد من كفاءة وفعالية هذه الوظائف من خلال:

-تقويم واختبار النشاطات الإدارية ونتائج الأداء؛

- تقويم وفحص شامل للعمليات المشروع ؛

- تقييم كفاءة استخدام الموارد المادية والموارد البشرية وتقديم التوصيات اللازمة للتحسين.

أما في وقتنا الحاضر فيشترط في المراجعة أن تقوم على الشمولية لكافة عمليات المؤسسة، لتشمل نطاق المراجعة المالية والالتزام القانوني ونطاق المراجعة الإدارية والمراجعة الإستراتيجية الذي يختص بمعالجة القصور في التخطيط الاستراتيجي، والذي ينتج عن عدم إمكانية ربط أنظمة المعلومات بأهداف المؤسسة، مما يؤدي إلى مخاطر المعلومات والتركيز على مراجعة المخاطرة في عملية التخطيط الاستراتيجي، لتحديد نقاط الضعف فيها من أجل دعم فعالية الإدارة العليا للمؤسسة، حيث يعتبر وجود نظام فعال للمعلومات الإستراتيجية جانبا مهما من جوانب عملية المراجعة الإستراتيجية.

2- إجراءات المراجعة الداخلية

تطبق المراجعة الداخلية في العديد من المجالات التي لها تأثير على العملية التسييرية في المؤسسة ويمكن الوقوف على أهم الانحرافات الصادرة منها والعمل على السيطرة عليها أو التقليل منها، كما أن هذه المجالات تدر معلومات يعتمد عليها في عمليات صنع القرارات، لذا وجب أن تكون هذه المعلومات مؤهلة بالقدر الكافي الذي يقلل من احتمال الخطأ في القرارات المتخذة، تتجلى هذه المجالات فيما يأتي:

2-1- مراجعة العمليات

[1]- عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية، الأردن، 2009، ص6261.

يعتبر اصطلاح " مراجعة العمليات " عاما لعديد من الناس مما يمكن أن يستخدم بطريقة مرادفة الاصطلاح " مراجعة داخلية "، حيث تعتبر هذه الفئة أن كل ما يقوم به المراجع الداخلي يعتبر مراجعة عمليات فيعمل على قياس كفاءة الأعمال بالوحدات التشغيلية الروتينية منها والتكتيكية والإستراتيجية كما يستخدم المراجع الداخلي أدوات التحليل المالي في تقييم ومتابعة قرارات عدة، إن تقييم الكفاءة يتطلب تجميع المعلومات الكافية على التدفقات الخارجية والداخلية التي تحت المراجعة.

كما يقوم المراجع الداخلي من خلال مراجعة العمليات بتكوين رأي حول الحكم على درجة الفاعلية داخل المؤسسة، من خلال مراجعة مدى تحقق الأهداف المسطرة والمرغوب فيها، ويمكن للمراجع أن يستعين بنتائج المراجعات السابقة وبرنامج التدريب وتقارير الأداء.[1]

ومنه فان مراجعة العمليات تشمل فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وجودة أداء تنفيذ المسؤوليات المرتبطة بوظائف تشغيل التنظيم، في هذا الصدد يفحص المراجعون ويقيموا مختلف الأنشطة المرتبطة بهذه الوظائف كالتسويق والنقل والإنتاج وإدارة المخزون والأمن، وتشغيل البيانات بواسطة الحاسب الآلي وإدارة الأفراد والإدارة المالية والمحاسبية. ويعتبر الأساس في فهم مراجعة العمليات هو فهم أوجه الرقابة الداخلية في التنظيم، فمعظم المراجعين الداخليين يوافقون على اعتبار أن أهداف وأنواع وطرق الرقابة الداخلية تغطي كافة عمليات التنظيم.

2- 2- مراجعة الأداء

للوقوف على مراجعة الأداء ومفهومها يجب أن نعرج أولا على مفهوم كلا من الفاعلية والكفاءة، حيث يشير مفهوم الفاعلية إلى مستوى تحقيق الأهداف أما مفهوم الكفاءة فيرتبط بالموارد المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، ولذلك فان استخدام موارد بدرجة أقل يعني تحقيق كفاءة أكبر.

وتركز مراجعة الأداء على الكفاءة والفاعلية، ويتطلب القيام بها ضرورة وضع معايير تشغيلية تعمل كأهداف مقبولة تقارن بها نتائج الأداء الفعلي، وإذا كانت الكفاءة والفاعلية مقاييس للأداء إلا أنها لا تعتبر بمثابة إحلال أو بديل التقييم أداء الإدارة ذاتها، إن ما توفره تقييمات المراجعة الداخلية يعتبر مصدرا المعلومات لمساعدة الإدارة ذاتها في عملية تقييم الأداء، أي أن هذه المعلومات هي أحد العوامل التي تؤثر على أحكام الإدارة والتي يعتبر العديد منها خاضعا للحكم الشخصي للإدارة، وعلى الجانب الأخر فالمراجعة الداخلية تعتمد في جزء كبير منها على مقاييس موضوعية لتنفيذ مراجعة الأداء، وتقاس الكفاءة نتيجة إجراء مقارنة بين المعايير التشغيلية وبين الأداء الفعلي المقابل لها، كذلك ترتبط مراجعة الأداء بمفهوم الفاعلية بدرجة أكبر لارتباطها بالأهداف.

يرجع النقد الذي وجه أحيانا إلى المراجعة الداخلية بصفة عامة ربما الى صعوبة اعتمادها على معايير واضحة، وأن العنصر الشخصي يسيطر ويهيمن في الكثير من المواقف على المراجعين الداخليين بدرجة أكبر

[1]- فتحي رزق السوافري وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 122.

من أدلة الإثبات المتاحة، وبالطبع يؤثر هذا الحكم الشخصي على القرار الخاص بالحكم على مدى فاعلية أداء التنظيمات من قبل المراجع الداخلي، وعلى الرغم من هذا الضعف في عملية التقييم فان برامج تقييم الأداء والحوافز ودراسات الحصة السوقية قد تم تقييم فاعليتها في ظل إمكانية ضبط وقياس الفاعلية بصورة تقريبية، وعلى ضوء ما سبق تتضح أهمية الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تقييم الأداء، ومن ثم يظهر جليا مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تدعيم عملية اتخاذ القرار.[1]

2-3- مراجعة الالتزام بالسياسات

تهدف مراجعة الالتزام بالسياسات إلى تحديد ما إذا كان التنظيم يراعي عملية الالتزام بالسياسات والإجراءات، المعايير والقوانين والتعليمات الحكومية بالإضافة إلى تحديد درجة هذا الالتزام، وتعتبر طبيعة مراجعة الالتزام بالسياسات أكثر موضوعية بالمقارنة بتطبيقات المراجعة الداخلية الأخرى وبصفة خاصة للمراجعة الإدارية، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الحكم الشخصي في هذه النوعية من المراجعة مقارنة بالمراجعات الأخرى.

ولانجاز مراجعة الالتزام بالسياسات ينبغي أن يعرف المراجع الداخلي وبدقة ما هي السياسات والإجراءات والمعايير المطلوبة، حيث غالبا ما تكون معاني هذه العناصر في صورة مستندات، وبالتالي تكون هذه المستندات هي النشاط المطلوب رقابته، فمثلا تحدد مواصفات الوظائف الرئيسية في المؤسسة في كتيبات رسمية، ولتحديد ما إذا كان موظفو التنظيم يحققون هذه المتطلبات فان المراجع الداخلي عليه فحص المواصفات الفعلية من ناحية والنمطية من ناحية ثانية، وتصبح عملية الفحص سهلة نسبيا إذا أعد لكل موظف ملف خاص به، كما تحتاج تلك المراجعة إلى إجراء مسح شامل لأوجه الرقابة الداخلية في التركيز والتنظيم على إجراء اختبارات تفصيلية، ويحدد تقرير المراجعة الداخلية عادة درجة الالتزام الفعلية ويشير إلى عدد العناصر المحققة لهذه المتطلبات وكذلك عدد العناصر التي تمثل استثناءات، كما قد يشير تقرير المراجعة الداخلية إلى أسباب عدم الالتزام بالسياسات، كما يمتد فحص المراجعين الداخليين إلى الالتزام بالتعليمات القانونية وإبلاغ الإدارة عن أية مشاكل ناتجة عن عدم التطابق وأن اكتشاف التجاوزات والتصحيح المبكر لها يساعد في تجنب الانتهاكات القانونية وما يترتب عليها من عقوبات وغرامات وان انجاز ذلك من مهمة المراجع الخارجي لتضييق نطاق فحص الرقابة الداخلية.

ولقد تطورت مراجعة الالتزام بالسياسات في الوقت الحاضر لدرجة أنه أصبح هناك مراجعين متخصصين في هذا المجال وبصفة خاصة في المجال الحكومي، حيث تتطلب مهنتهم هذا التدريب الواسع والدرجة العالية من الناحية الفنية والنواحي التفصيلية.

[1]- فتحي رزق السوافيري وآخرون، مرجع سابق، ص 130.

تتطلب مراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والقواعد الحكومية بمن يشغل هذه المهنة التعرف على المعايير والأدوات اللازمة لتجميع المعلومات وكيفية التعامل مع الإدارة، العمل على تشجيع العاملين وتحفيزهم على حدوث المطابقة السليمة.[1]

2-4- المراجعة المالية

يمتد فحص المراجعة الداخلية بصدد أوجه الرقابة الداخلية المالية الى مجالين:

- رقابة الأموال ؛

- رقابة على المحاسبة عن الأموال.

عادة تعتبر مراجعة أموال المؤسسة بمثابة مراجعة عمليات أو مراجعة ادارية، وتهتم المراجعة المالية بنطاق تدفق الأموال والمحاسبة عن هذه الأموال.

فيهتم المراجع الداخلي في هذه الحالة بالجوانب الرقابية الموضوعة لأجل تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، والتي تتمثل في:

— حماية الأصول المالية للمؤسسة؛

— توفير الثقة والتكامل في المعلومات المالية؛

— الالتزام بالمبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما.

كما يقوم المراجع بتقييم أنظمة الرقابة المالية من خلال مراجعة الوظائف الفرعية المتكاملة التي تشمل وظيفة الإدارة المالية للمؤسسة.

جاءت هذه المراجعة لتحقيق الأهداف الرقابية السابقة الذكر، إلى أنه وفي المقابل يدور هناك استفسار حول السبب الذي من أجله يهتم المراجعون الداخليون بعدالة القوائم المالية في تمثيل المركز المالي للمؤسسة، ونتائجه عن الفترة المعدة فيها تلك القوائم المالية، لاسيما وأن المراجعين الخارجيين هم الذين يعتبرون مسئولون عادة عن إبداء الرأي نحو مدى تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج المؤسسة، ويرجع السبب في الرد حول الاستفسار في أن المراجع الخارجي معرض الفشل في اكتشاف الأخطاء الهامة نسبيا، وأن اكتشافها يتوقف على تطبيق معايير المراجعة المقبولة قبولا عاما، لذلك يجب أن يتأكد أيضا المراجع الداخلي من خلو القوائم المالية من الأخطاء سواء كانت هامة أو غير هامة نسبيا من ناحية، كذلك فان تقليل الأخطاء فيها يعطي صورة أفضل لعملية الفحص التي يجريها المراجع الخارجي، وبالتالي تضييق نطاق الفحص لنظام الرقابة الداخلية مما يخفض من قيمة أتعاب المراجع الخارجي من ناحية ثانية، وعلى اعتبار أن نظام الرقابة

[1]- فتحي رزق السوافيري وآخرون، مرجع سابق، ص 132.

الداخلية للمؤسسة يعتبر بمثابة أحد موارده، ولذلك فان تبديد جزء من هذا المورد وعلى اعتبار المراجع الداخلي أحد موظفي المؤسسة يعمل على المحافظة على موارد المؤسسة.

3- معايير المراجعة الداخلية

تعرف معايير المراجعة الداخلية على أنها " تلك المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم المراجعة الداخلية، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة المراجعة الداخلية كما يجب أن يكون ذلك وفقا لما التوصل إليه واعتماده من قبل معهد المراجعين الداخليين. "[1]

تشمل المعايير المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية الصادرة من مجمع المراجعين الداخليين على خمسة مجموعات من المعايير تغطي النواحي الرئيسية والوظائف الرئيسية للمراجعة الداخلية، وكل مجموعة من المعايير السابقة تعتبر بمثابة قسم يشتمل على مجموعة من الإرشادات والتعليقات ذات قيمة المراجعين الداخليين. ويعرض لكل مجموعة من المعايير السابقة على النحو التالي:

3-1 - معايير الاستقلال: وتشمل هذه المعايير على عدد من المعايير الفرعية وهي:[2]

3-1-1- الاستقلال

ويعني استقلال المراجع الداخلي عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، ويتحقق الاستقلال عندما يقوم المراجع الداخلي بأداء عمله بحرية وبموضوعية ويسمح ذلك للمراجع الداخلي بإعطاء رأي غير متحيز ويتحقق الاستقلال بناء على الوضع التنظيمي والموضوعية.

3-1-2- الوضع التنظيمي

يجب أن تكون إدارة المراجعة الداخلية وضع تنظيم يسمح لها بأداء مسؤولياتها، ويجب أن يحصل المراجعين الداخليين على دعم من الإدارة العليا ومن مجلس الإدارة وذلك لكي يكون الأفراد الخاضعين للمراجعة متعاونين بدون أي تدخل.

ويجب أن يتمتع مدير إدارة المراجعة الداخلية بسلطة لكي يحقق له ذلك استقلالية وتوسيع نطاق عمل إدارته وتنفيذ توصيات هذه الإدارة، كما يجب أن يكون لمدير إدارة المراجعة الداخلية اتصال مباشر مع مجلس الإدارة حتى يستطيع توصيل المعلومات في النواحي المهمة.

3-1-3- الموضوعية

[1]- أحمد العمري وآخرون، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 2، العدد 3، الأردن، 2006، ص 346.

[2]- عبد الوهاب نصر شحاته، مرجع نفسه، ص 501-527.

يجب أن يكون المراجع الداخلي موضوعيا عند أدائه لوظيفة المراجعة الداخلية، وتعتبر الموضوعية أمرا ذهنيا يجب أن يتحقق لدى المراجع الداخلي أثناء أدائه لعمله بحيث يجب ألا يكون تابع للغير عند إبدائه لرأيه في أي أمر من أمور المراجعة.

3-2- معايير الحرفية المهنية لإدارة المراجعة الداخلية

وتحتوي هذه المعايير على عدد من المعايير الفرعية وهي:

- يجب أن يتم أداء المراجعة الداخلية بحرفية وبعناية مهنية ؛

- يجب أن توفر إدارة المراجعة تأكيدا بأن التقنية والخلفية التعليمية المراجعين الداخليين في مستوى مقبول ومناسب لأداء مهامهم؛

- يجب أن تمتلك أو تسعى إدارة المراجعة الداخلية للحصول على الخبرة والمهارات والنظم المطلوبة لأداء مسؤوليات ومهام عملية المراجعة؛

- يجب أن تعطي إدارة المراجعة الداخلية درجة من التأكد المناسب حول مدى ملائمة الإشراف على كافة أعمال المراجعة الداخلية التي تم أدائها؛

- يجب على المراجعين الداخليين أن يلتزموا بالمعايير المهنية للأداء ويجب مراعاة أن هذا المعيار يشير إلى ضرورة التزام المراجع الداخلي بالمعايير المهنية، بالإضافة إلى دستور أخلاقيات المراجعة الداخلية الصادر عن معهد المراجعين الداخليين والذي يشتمل على مجموعة من القيم الأخلاقية مثل الأمانة الموضوعية، الولاء؛

- يجب أن تكون لدى المراجعين الداخليين الخبرة، والمهارات اللازمة لأداء مهام المراجعة الداخلية ؛

- يجب أن يكون لدى المراجعين الداخليين المهارات في التعامل والاتصال بالآخرين بشكل فعال. حيث يجب أن يكون لديهم المقدرة على فهم العلاقات البشرية والحفاظ على علاقات مرضية مع الأفراد الذين يتم مراجعتهم؛

- يجب أن يحافظ المراجع الداخلي على الكفاءة المهنية من خلال التعليم المستمر ؛

- يجب أن يبذل المراجع الداخلي العناية المهنية الكافية والملائمة عند أدائه لمهام المراجعة الداخلية.

3-3- معايير نطاق العمل (الفحص الميداني)

وتشمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية وهي:

3-3-1- نطاق عمل المراجع الداخلي

حيث أشار هذا المعيار إلى ضرورة أن يشتمل نطاق عمل المراجع الداخلي على فحص وتقييم مدى دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة ودرجة جودة الأداء في تنفيذ المهام المطلوبة.

وقد أشار هذا المعيار إلى دور الإدارة العليا ومجلس الإدارة في إعطاء إرشادات عامة المراجع الداخلي لتحديد الأنشطة التي يجب مراجعتها، كما حدد الهدف الأساسي للمراجع الداخلي باعتباره أنه المحدد الأساسي لنطاق فحصه وهو التأكد من دقة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية.

3-3-2- نزاهة وقابلية الاعتماد على المعلومات

يجب أن يتأكد المراجع الداخلي من نزاهة وقابلية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة في قياس وتصنيف والتقرير عن هذه المعلومات.

وقد أزم هذا المعيار المراجع الداخلي بضرورة فحص وتقييم نظام المعلومات للتأكد من:

- السجلات المالية والتشغيلية وكذلك التقارير إذا كانت تحتوي على معلومات كاملة ودقيقة ومفيدة ؛

- الرقابة على عملية إمساك الدفاتر وعلى عملية التقارير للتأكد من دقة وفعالية هذه الرقابة.

3-3-3- الالتزام بالقوانين واللوائح والحماية المادية للأصول

ويحتوي هذا المعيار على معيارين فرعيين هما:

- يجب أن يتأكد المراجع الداخلي أن الأنظمة الموجودة في الشركة تلتزم بالسياسات والخطط والإجراءات التي تؤثر على عمليات الشركة، وكذا من أن الشركة ملتزمة بتنفيذ السياسات والخطط والإجراءات والقواعد الموضوعية؛

- يجب أن يتحقق المراجع الداخلي من وسائل الحماية المادية للأصول ومدى ملائمتها، بالإضافة إلى التأكد من وجود تلك الأصول.

3-3-4- الاستخدام الفعال والاقتصادي للموارد

يجب أن يقوم المراجع الداخلي على مدى الفعالية الاقتصادية في توظيف الموارد، ويجب ان يلاحظ أن الادارة مسئولة عن وضع معايير تشغيلية تحكم وتقيس الاستخدام الاقتصادي والفعال للموارد في حين ان المراجع الداخلي مسؤول عن أربعة أمور هي:

- يجب أن يتأكد المراجع الداخلي من وجود معايير تشغيلية لقياس الاستخدام الفعال والاقتصادي؛
- أن المعايير التشغيلية الموضوعة مفهومة من جانب العاملين وهناك التزام بهذه المعايير من جانبهم؛
- أن أي انحرافات عن المعايير التشغيلية يتم تحديدها وتحليلها وتوصيلها للأفراد المسؤولين لاتخاذ الإجراءات الصحيحة؛

- التأكد من أن هناك إجراءات تصحيحية قد تم اتخاذها.

3-3-5- وضع أهداف للعمليات التشغيلية والبرامج

يجب أن يقوم المراجع الداخلي بفحص العمليات التشغيلية والبرامج وذلك للتأكد من أن النتائج تتفق مع الأهداف الموضوعية، وللتأكد من أنه قد تم تنفيذها وفقا لما هو مخطط له.

3-4- معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية

إن عمل المراجع الداخلي لابد أن يشمل تخطيط عملية المراجعة الداخلية، وفحص وتقييم المعلومات، وتوصيل النتائج وكذلك عملية المتابعة. وتمثل هذه المعايير شرح لكافة المراحل المختلفة لعملية المراجعة الداخلية والتي تبدأ بعملية التخطيط وتنتهي بعملية المتابعة. وتشمل هذه المعايير على:

3-4-1- معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية

يجب أن تعمل إدارة المراجعة الداخلية بشكل سليم، حيث ألزم هذا المعيار مدير هذه الإدارة الداخلية بضرورة القيام بما يلي:

- أن يحقق عمل إدارته الأهداف والمسؤوليات التي وافقت وترغب فيها الإدارة؛
- الاستخدام الكفء والفعال للموارد الاقتصادية الخاصة بإدارتهم؛
- أن عمل إدارة المراجعة الداخلية يتفق مع المعايير المهنية للمراجعة الداخلية.

الجدول رقم (1-3): تطور معايير المراجعة الداخلية

تقليديا (1993)		حديثا (2003)	
رقم المعيار	المعيار	رقم المعيار	المعيار
100	الاستقلال		معايير السمات
110	المكانية التنظيمية	1000	الغرض والسلطة والمسؤولية
120	الموضوعية	1100	الاستقلال والموضوعية
200	الكفاءة المهنية للعمل	1100	الاستقلال التنظيمي
210	الموظفية	1120	الموضوعية الفردية
220	المعرفة والمهارات والانضباط	1130	تهديد الاستقلال
230	الإشراف	1200	الكفاءة والعناية المهنية
22	الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي	1210	الكفاءة المهنية
240	الإذعان لمعايير السلوك	1220	العناية المهنية
250	المعرفة ومهارات الانضباط	1230	التطوير المهني المستمر
260	العلاقات الإنسانية والاتصالات	1300	تأكيد جودة وبرامج التحسين

270	التعليم المستمر	1310	تقييم برامج الجودة
280	العناية المهنية اللازمة	1320	التقرير عن برنامج الجودة
300	نطاق العمل	1330	الفحص بالمعايير
310	الثقة ونزاهة المعلومات	1340	الافصاح عن عدم الاذعان
320	الإذعان للقوانين والخطط		معايير الأداء
330	حماية الأصول	2000	ادارة أنشطة المراجعة الداخلية
340	الاستخدام الاقتصادي للموارد	2010	التخطيط
350	انجاز الأهداف الموضوعة	2020	الاتصال والموافقة
400	أداء عمل المراجع الداخلي	2030	إدارة الموارد
410	تخطيط المراجعة	2040	السياسات والإجراءات
420	فحص وتقييم المعلومات	2050	التنسيق
430	توصل النتائج	2030	التقرير إلى المجلس والإدارة العليا
440	التابعة	2100	طبيعة العمل
500	إدارة قسم المراجعة الداخلية	2110	إدارة المخاطر
510	الأهداف والسلطة والمسؤولية	2120	الرقابة
520	التخطيط	2130	التحكم
530	السياسات والإجراءات	2200	تخطيط المهمة
540	إدارة وتطوير الموظفين	2201	اعتبارات التخطيط
550	المراجعين الخارجيين	2210	أهداف المهمة
660	تأكيد الجودة	2220	نطاق المهمة
		2230	تخصيص الموارد المهمة
		2240	برنامج عمل المهمة
		2300	أداء المهمة
		2310	التحليل والتقييم
		2320	تسجيل المعلومات
		2330	الإشراف على المهمة
		2340	توصيل النتائج
		2400	معايير التوصيل
		2410	جودة الاتصال
		2420	الإفصاح عن عدم الإذعان للمعايير
		2430	نشر النتائج
		2440	برامج المراقبة

المصدر: محمد عبد الفتاح إبراهيم، مرجع سابق، ص 41، 42.

المطلب الثالث: أهمية المراجعة الداخلية وأهدافها

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة لأغراض الرقابة والمساءلة المحاسبية، وبالتالي أصبح من الضروري التعرف على العوامل المحددة تفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية من ناحية، واستعراض الأنشطة الفنية المستخدمة في تنفيذ عملية المراجعة الداخلية بفعالية في المجال المالي والمحاسبي والمجال التشغيلي من ناحية أخرى، أن العوامل التي ساعدت على زيادة أهمية المراجعة الداخلية هي:

تطور حجم المؤسسات وانتشارها جغرافيا وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين كافة العاملين.[1]

- ظهور شركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة.
- الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المؤسسة، مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال السلطات وتحمل المسؤوليات المقابلة وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.
- حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لابد من سلامة نظام المراجعة الداخلية، ان مسؤولية حماية أموال المؤسسة ضد السرقة أو الاستخدام غير المرغوب به، إضافة إلى منع الأخطاء والغش وتقليل فرص ارتكابها تقع على الإدارة.[2]

2- أهداف المراجعة الداخلية

من خلال هذه الأهمية يمكن تحديد أهم الأهداف المرجوة من المراجعة الداخلية من جهة وأهداف أفراد إدارة المراجعة الداخلية من جهة أخرى، إذ لابد أن نميز بين هذين النوعين من الأهداف.

فإذا أردنا التطرق إلى الأهداف المرجوة من المراجعة الداخلية فيمكن القول بأنه بالرغم من أن الهدف الرئيسي لقسم دائرة أو خلية المراجعة الداخلية في أي تنظيم هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية له فالمراجعين الداخليين يسعون بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية:[3]

2-1- أهداف الحماية:

حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقا لكل من:

---

[1]- إبراهيم عثمان شاهين، التأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي في القرن الحادي والعشرين، الجمعية العلمية للمحاسبين والنظم والمراجعة، المؤتمر العلمي الثالث، الإسكندرية، مصر، 1994، ص 6.

[2]- فيصل الشواورة، فلسفة وميكانيكية عمل التدقيق الداخلي، مجلة الأسمدة العربية، عدد 19، الأردن، 1998، ص 17.

[3]- انقاز أحمد، دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وحاسبة، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2007، ص 47-49.

- سياسات المؤسسة؛
- الإجراءات المحاسبية؛
- نظام الضبط الداخلي؛
- سجلات المؤسسة؛
- أصول المؤسسة؛
- أنشطة التشغيل.

2-2- أهداف البناء (التطوير):

يتمثل هذا الهدف في وظيفة المراجعة التي تعد وظيفة رقابية علاجية وإرشادية، إذ يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة من اجل اتخاذ قرارات سليمة وفعالة، وعلى ذلك يعمل المراجع الداخلي على فحص ومراجعة، تتبع وتحديد وتحليل النتائج الايجابية والسلبية، ووضع الحلول لها والقيام بعملية التشخيص الممكنة، أين يتم تحديد نقاط القوة والضعف ورفع كل هذا بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة، وبالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية يقوم المراجع الداخلي بـ:

- تحقيق مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة؛
- التحقق من حماية الأصول؛
- اقتراح ما من شأنه تطوير وتحسين الأداء.

خلاصة الفصل الأول

تعد المراجعة بمفهومها الحديث أداة من الأدوات التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها، حيث تعمل على تقييم أداء أنشطتها المختلفة المحاسبية والمالية والتشغيلية، الأمر الذي جعل من المراجعة الداخلية، تلعب دورا مهما في مساعدة الإدارة المؤدية على مسؤوليتها المختلفة في ظل التطورات الراهنة والمليئة بالفرص والتهديدات، وفي ظل الأشكال المختلفة للمؤسسات وتنوعها وعلى اختلاف أحجامها، زادت حاجة المؤسسة إلى اعتماد وظيفة المراجعة الداخلية، كما تتوفر فيها مجموعة من المعايير المؤهلة، هذه الوظيفة تساعد إدارة المؤدية على تطبيق سياستها وإجراءاتها وبلوغ أهدافها بفعالية وكفاءة، فأصبحت المراجعة الداخلية أداة في يد المؤسسة تستعملها في الكشف عن مواطن الاختلال، وتحديد نقاط القوة، وتنبيه إدارة المؤسسة بما قد تواجهه من أخطار وما يتاح أمامها من فرص.

ومما سبق يمكن القول بأن المراجعة الداخلية تطورت نتيجة التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها، ما جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة، وأوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها، فأصبحت أداة حتمية للرقابة واكتشاف الأخطاء والغش والتزوير ... الخ.

ويتضح أن المراجعة الداخلية أنواع في المؤسسات، كما أن لها أدوات وأساليب يعتمدها المراجع من أجل القيام بهذه المهنة، فهذا الاستعمال الكبير لها والهام في المؤسسات حتم وجود بعض القوانين أو ما يعرف بالمعايير المهنية، من أجل الممارسة الحسنة والمتقنة للمراجعة الداخلية باعتبارها وظيفة جد حساسة تعكس الصورة الصادقة والجيدة للمؤسسة.

الفصل الثاني
تحليل ودراسة القوائم المالية

تمهيد

في ضوء التطورات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، وعملا على تشجيع وجذب الاستثمار الحقيقي والمالي بات من الضروري توفير أسس وقواعد، ومفاهيم محاسبية موحدة للمؤسسات بكافة أشكالها القانونية، ومختلف أحجامها ونشاطاتها، لهذا أصبح من الضروري أن تنتهج المؤسسات الجزائرية النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذا من أجل الوصول بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى إعداد، دراسة وتحليل القوائم المالية بكل شفافية، وإفصاح تام على المعلومات التي يمكن أن يستفيد منها مستخدمي القوائم المالية في بناء القرارات وتعتبر بداية 2010 هي الانطلاق الرسمي لإعداد القوائم وفق مبادئ المحاسبة التي نص عليها القانون الخاص بالنظام المحاسبي المالي الجديد، والذي يهدف إلى تحقيق قراءة موحدة للقوائم المالية دوليا.

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلا، يضم هذا الفصل التعرف على القوائم المالية من خلال تقسيمه إلى مبحثين حيث سنعرض في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للقوائم المالية أما المبحث الثاني يحتوي على تحليل القوائم المالية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

إن نقطة البداية في التحليل المالي هي القوائم المالية وتعتبر من المخرجات الأساسية للمحاسبة، حيث يقوم المحاسب بإعداد هذه القوائم بناءا على العمليات وتسجيلها وترحيلها وترصيدها ومن ثم يأتي دور المحلل المالي الذي ربما يكون في وظيفة مراجع داخلي في تحليل وتفسير البيانات والأرقام الموجودة في هذه القوائم حتى تستفيد منها جهات مختلفة.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد والقوائم المالية وشروط إعدادها

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي

إن مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد كما جاء في الجريدة الرسمية مستمدة من المعايير الدولية IAS/IFRS بحيث دخل ميدان الاستعمال في الجزائر ابتداء من جانفي 2010.

يعتبر النظام المحاسبي المالي إعادة صياغة للنقائص الموجودة في المخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975 والذي يتدرج في إطار عمليات التحديث المصاحبة للإصلاح الاقتصادي الذي باشرته الجزائر، كما يعتبر في الحقيقة تغيير الثقافة المحاسبية المالية ومحاولة التقارب مع المعايير المحاسبية الدولية، الذي يعتبر المرجع العالمي باعتبارها مطبقة من طرف أكثر من 120 منظمة مهنية في العالم.[1]

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات، باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية عكس المخطط الوطني المحاسبي والذي يستجيب لمتطلبات إدارية وجبائية، وقد جاء في القانون 11/7 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 حول النظام المحاسبي في المادة 903 جاء تحت تسمية المحاسبة المالية فهو **من الناحية الاقتصادية** يعرف المحاسبة المالية على أنها نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض القوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية.[2]

ومن الناحية القانونية المحاسبة المالية هي مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية المتفق عليها.[3]

تتمثل طبيعة النظام المحاسبي الجديد في المفاهيم الجديدة لموجودات ومتطلبات المؤسسة في ظل المعايير الدولية وتتمثل في:

---

[1]- روتال عبد القادر، التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية المالية الدولية في المؤسسات الجزائرية، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، باتنة، محاسبة وتدقيق، ص85.

[2]- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IFRS/IAS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد6، 2006، ص:290.

[3] - Mustapha Touil, Nouveau System de la comptabilité financier en algérie SCF, Dar el hadith likitab, Alger, 2006, P :6.

- بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي؛
- إعطاء مفاهيم جديدة لكل من الأصول والخصوم؛
- تحديد طرق التقييم المحاسبي؛
- تنظيم مهنة المحاسبة؛
- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية بالإضافة للإيضاحات الخاصة بها؛
- تحديد قواعد الحسابات.

ويتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص وهي:[1]

- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛

- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعب وتسهيل مراجعة الحسابات؛

- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

ثانيا: مفهوم القوائم المالية

" القوائم المالية هي عبارة عن أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية ومرتبة حسب الهدف فهناك قوائم تقيس الوضع الحالي للشركة من حيث المديونية والدائنية وهناك قوائم تقيس النقد الصافي من حيث الإيرادات المصروفات وأخرى تقيس التدفقات النقدية من تدفقات داخلة وأخرى خارجة ".[2]

" القوائم المالية هي المصدر الأهم والرئيس لتزويد المحلل المالي بالمعلومات والأرقام والبيانات المالية التي تمثل جميع جوانب المنشأة وتصف عملياتها، وتعد مهنة المحاسبة الجهة المسؤولة عن إعداد وإصدار القوائم المالية، ولكن دور المحلل المالي هو استخدام تلك القوائم المالية وتحليلها وتفسيرها يعني كل رقم من تلك القوائم المالية ".[3]

" القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من

[1]- حسين عثماني وسعاد شعابنية، النظام المالي المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات الكلية للحد من الفساد الاداري والمالي، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06 و 07 ماي 2012، ص:7.

[2]- خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 2010، ص :101.

[3]- حيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص:191.

نتائج، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي لعملية المحاسبة والتي تصف العمليات المالية للمنشأة وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تعطي قدرة معينة من نشاط الأعمال ".[1]

" ان كلمة بيان أو كشف أو قائمة هي عبارة عن إعلان عن شيء يعتقد أنه صحيح وحقيقي والقوائم المالية بهذا المعنى هي إعلان عن ما يعتقد أنه حقيقي، ويتم إيصاله للمهتمين به معبرا عنه بلغة النقود، لذلك فان المحاسبين عند إعدادهم للقوائم المالية فهم يصفون بلغة مالية أو موقف المشروع والذين يعتقدون أنه يمثل بعدالة النشاطات المالية التي تمت خلال الفترة، والفترة قد تحدد كما هو شائع سنة مالية كاملة، إن المنتج النهائي لأي نظام محاسبي هو القوائم المالية وهي عبارة عن تقارير تقدم للمهتمين بأمور المشروع سواء كانوا داخل أو خارج المشروع ".

ثالثا: شروط إعداد القوائم المالية

عند إعداد وتقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد، إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها:

- القوائم المالية تضبط في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية، باستخدام الوحدة النقدية الوطنية.

كل عنصر من مكونات القوائم لابد أن يكون معروف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة:

- التسمية الاجتماعية، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم القوائم المالية؛
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مجمعة، حسابات إدماجية)؛
- تاريخ الإقفال؛
- العملة المستعملة ومستوى التقريب.

كما توجد معلومات أخرى تسمح بالتعرف على الوحدة يجب ذكرها:

- عنوان المقر الاجتماعي، الشكل القانوني، مكان النشاط والدول المتواجدة فيها؛
- الأنشطة الأساسية وطبيعة العمليات المنجزة؛
- اسم الشركة الأم وبالأخص اسم المجموعة المرتبطة بها الوحدة؛
- العدد المتوسط للمستخدمين خلال الفترة؛
- القوائم المالية تمسك إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن تقريب المبالغ إلى ألف وحدة؛

[1]- طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية، الأردن، 2006، ص :35.

- القوائم المالية تقدم معلومات تمكن من إجراء المقارنة مع الفترة السابقة، حيث أن كل عنصر من عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة يحتوي على العمود خاص بمبالغ الفترة السابقة وهو الأمر الذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي.[1]

المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية وأهميتها

أولا: خصائص القوائم المالية

تتمثل الخصائص النوعية للقوائم المالية في:

1- القابلية للفهم:

ويقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم المالية مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة.

2- الملائمة:

وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات من خلال القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة في المنشأة سواء كانت ماضية أم حاضرة أم مستقبلية.

3- القابلية للمقارنة:

ويقصد بذلك جعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية القياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية وكذلك الإفصاح عن سياسات المحاسبة المستخدمة في القياس وإعداد القوائم المالية والإفصاح عن أثر التغير في تلك السياسات وإظهار القوائم المالية المقارنة للفترات السابقة.[2]

4- الموثوقية:

وتعني أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق لما يجد ربها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها، وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية:

— التمثيل الصادق: بحيث تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي يتم التعبير عنها بالقوائم المالية؛

[1]- الياس بدوي، دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، بسكرة، 2009- 2010، ص:38- 39.

[2]- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2011، ص :274.

— الجوهر فوق الشكل: فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني، فلا توجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة؛[1]

— الحياد: وتعني البعد عن التحيز الشخصي وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين؛

— الحذر والحيطة: تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد، إلا أن ممارسة الحذر يجب أن تكون بقدر معقول ودون مبالغة، بحيث لا يسمح بتكوين احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، حيث تؤدي المبالغة في الحذر والتحفظ إلى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم خاصية الموثوقية؛

— الاكتمال: وتعني أن المعلومات المعروضة للقوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة، بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال التقارير المالية الأخرى.

ثانيا: أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كالأتي:

أداة اتصال، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والمستثمرين فيها وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك ..،كذلك وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.

وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية.[2]

المطلب الثالث: مستخدموا القوائم المالية وأهدافها

أولا: مستخدموا القوائم المالية[3]

[1]- الياس بدوي، نفس المرجع السابق، ص :39- 40.

[2]- الياس البدوي، نفس المرجع السابق، ص :06.

[3]- قصابي الياس، تحليل القوائم المالية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، المؤتمر الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 22- 2012/05/23، ص:06، نسخة الكترونية.

- المستثمرين الحاليين والمستقبلين: الاهتمام بالمخاطرة والعائد المحقق، تساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار وتقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح بالنسبة للمساهمين؛
- الموظفون: تقديم معلومات متعلقة بالاستقرار والربحية، تقييم قدرة المؤسسة على دفع أجورهم؛
- الدائنون: المعلومات المتعلقة بآجال الاستحقاق والقدرة على السداد؛
- الموردون: المعلومات المتعلقة باستحقاق ديونهم؛
- العملاء: المعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة؛
- الحكومات ومؤسساتها: توزيع الموارد، نشاطات المؤسسة، تحديد السياسات الضريبية، إحصاءات الدخل الوطني؛
- الجمهور: معلومات متعلقة بتطور المؤسسة وتنوع نشاطها.

ثانيا: أهداف القوائم المالية[1]

تهدف هذه القوائم المالية إلى:

1- عرض جميع الأرقام والمعلومات والبيانات المالية الخاصة بالمنشأة لفترة زمنية معينة ؛

2- إعطاء مؤشر دقيق عن المركز المالي للمنشأة ؛

3- استخدام نتائج عمليات المنشأة سواء طويلة الأجل أو القصيرة الأجل ؛

4- تحديد قيمة التغيرات في الموجودات والمطلوبات والموازنة بينهما واستخدام الجانب الأرجح ؛

5- التعبير عن الموجودات بالمنشأة والتزاماتها وتمثيل قيمتها بالموجودات النقدية والمتداولة والسائدة.

[1]- هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص :180.

المبحث الثاني: مراجعة القوائم المالية وتحليلها

يهدف المرجع لتحديد ما إذا كان إعداد القوائم المالية أعدت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكذلك توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية عن طريق عمل المراجعة.

المطلب الأول: مراجعة القوائم المالية

أولا: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

- لابد أن تشمل القوائم المالية على كافة المعلومات الضرورية لمستخدمها كونها أساس اتخاذ القرارات المالية،ويجب أن تقدم هذه المعلومات كمعلومات إضافية أو في جداول ملحقة. [1]

- توضح القوائم المالية نتائج العمليات لمجموعة من المؤسسات وحتى يمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يحصلوا على فهم واضح للبيانات المالية الموجودة بالقوائم المالية. [2]

- كما نجد أن للجنة بازل للرقابة البنكية دور هام في مجال الإفصاح في البنوك حيث أن المبادئ الأساسية التي أصدرتها تضمن للسلطات التحقق من إتباع البنوك حيث أن المحاسبية المناسبة ،كما تم إصدار عدة تقارير بشأن الإفصاح في القوائم المالية في البنوك،والمتاجرة في المشتقات المالية،وكيفية قياسها وإدارة مخاطرها،وذلك ما يكفي لمستخدمي القوائم المالية من تقييم قدرة البنك في إدارة مختلف أنواع المخاطر. [3]

ومن المعلومات التي يفصح عنها في القوائم المالية نذكر منها :

- ✓ الإفصاح عن مكونات الميزانية وارتباطاتها.
- ✓ الإفصاح عن الأصول المتداولة.
- ✓ الإفصاح عن الأصول طويلة الأجل.
- ✓ الإفصاح عن الأصول وحقوق الملكية.
- ✓ الإفصاح عن الأصول وكل الأمور المرتبطة بقائمة الدخل.
- ✓ الإفصاح عن الديون وحقوق الغير على المؤسسة.

وفي الحالات النادرة عندما تصل إدارة الشركة إلى قرار بأن الاستجابة لمتطلبات تلك المعايير سوف تؤدي إلى التضليل فان الخروج عن هذه المتطلبات يعتبر أمرا ضروريا للوصول إلى العرض العادل والصادق للقوائم المالية وفي هذه الحالة يجب على إدارة الشركة الإفصاح عن:

[1]- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، 2006، ص:51.

[2]- أبو الفتوح علي فضالة، المحاسبة الدولية، دار الكتب العلمية للكتب والتوزيع، مصر، 1996، ص:94.

[3]- طارق عبد الحال حماد، موسوعة معايير المحاسبة (شرحا للمعايير المحاسبية الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية- عرض القوائم المالية)، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص:447-448.

- إن إدارة الشركة قد وصلت إلى قرار بان القوائم المالية معروضة بطريقة عادلة وصادقة للمركز المالي ونتائج الأعمال وقائمة التدفق النقدي.

- إن إدارة الشركة قد استجابت للنواحي الأساسية التي تتطلبها معايير المحاسبة المتعارف عليه ماعدا التي تم الخروج عنها والتي تعتبر أمرا ضروريا للحصول إلى العرض السليم والعادل للقوائم المالية.

- التأثير المالي لهذا الخروج في التطبيق عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فيما يتعلق بأرباح وخسائر الشركة أصولها والالتزامات التي عنها، وحقوق الملكية التدفق النقدي عن كل فترة مالية.

- إن القوائم المالية توصف أحيانا بأنها مبنية أو معدة وفقا للمتطلبات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، ولكن يجب الإفصاح الملائم لمستخدمي القوائم المالية والاستجابة للمتطلبات المحاسبية.

ولابد على المراجع من التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح في القوائم المالية وأنها قد ادعت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، كما أنها تتفق مع المعلومات المتوفرة لدى المراجع.

ويتوجب على المراجع الإفصاح عن المعلومات الهامة التي من شأنها الإفصاح عن تغير واختلاف جوهري في اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية ويتم تقديم كم كبير من المعلومات مرتبطة بالقوائم المالي ومن المتطلبات الإفصاح م يلي:

- ✓ السياسة المحاسبية : تقاس بنود القوائم الملية بتطبيق سياسات محاسبية تختلف من مؤسسة لأخرى ، وهذه المبادئ المحاسبية تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة.
- ✓ الأطراف والصفات الهامة: يجب أن تشمل ملاحظات القوائم المالية على وصف للصفات الهامة التي لبرمت بين المؤسسة وأطراف أخرى.
- ✓ الأحداث اللاحقة: تغطي القوائم المالية فترة معنية وهي التي تشعر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور.
- ✓ الشكوك حول استمرار المؤسسة: يتم إعداد القوائم المالية على أساس افتراض استمرار المشروع، ففي حالة توفر معدي القوائم المالية على المعلومات تفيد أن افتراض استمرار المشروع غير قائم وان هناك شكوك حول استمرار المؤسسة، فهنا يجب على المراجع الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.
- ✓ الالتزامات المحتملة: وتتمثل في الالتزامات التي يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يخص حدوثها من عدمه مثل القضايا المرفوعة عند المنشاة فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزء رسمي من القوائم المالية.

ثانيا: أهداف ونطاق ومراجعة القوائم المالية

1-2 أهداف مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهداف مراجعة القوائم المالية فيما يلي:

- الهدف من مراجعة قوائم المالية أعدت طبقا لمعايير محاسبية هو إبداء رأي فني محايد عليها؛

- الرأى يساعد أصحاب المشروع المتعاملين معه على تكوين صورة عامة إذا كانت القوائم المالية تعطي فكرة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشأ ونتائج أعمالها.[1]

يتصور مستخدمي هذه القوائم أن إصدار الرأي على القوائم المالية يضمن مستقبل المشروع أو تقييم القائمين بإدارة المشروع:

وعلى الرغم من أن المراجع الداخلي لا يعد ضامنا لعدالة القوائم المالية تقع على المراجع الخارجي مسؤولية أساسية تتمثل في إبلاغ المستخدمين عما إذا كانت القوائم المالية قد أعطت على نحو مناسب.[2]

وتتخلص كيفية إعداد المراجعة الخاصة بالعملية المالية فيما يلي:

- ✓ **الوجود:** وجود العمليات المالية المسجلة
- ✓ يتعلق هذا العنصر بتحديد ما إذا كانت العمليات المالية التي تم تسجيلها قد حدثت فعلا، ويمثل إدراج المبيعات التي لم تحدث في يومية المبيعات انتهاكا لهدف الوجود ويناظر هذا العنصر الذي يجب أن يسعى المراجع لتحقيقه مزاعم الإدارة الخاصة بالحدوث أو الوجود.
- ✓ **الاكتمال:** تسجيل العمليات التي حدثت فعلا
- ✓ يختص هذا العنصر بتحديد ما إذا كانت كافة العمليات المالية التي يجب تسجيلها في دفاتر اليومية قد سجلت فعلا، ويعد عدم تسجيل المبيعات التي تمت فعلا في يومية المبيعات التي تمت فعلا في يومية المبيعات والأستاذ العام انتهاكا لهدف الاكتمال، ويناظر هذا العنصر مزاعم الإدارة الخاصة بالاكتمال:
- ✓ ويعد كل من هدفي الوجود والاكتمال هدفين متعارضين في مجال المراجعة حيث يتعلق الوجود باحتمال وجود مغالاة بينما يتعلق الاكتمال باحتمال وجود عمليات مالية لم يتم تسجيلها.
- ✓ **الدقة:** تسجيل العمليات المالية وفق القيم الصحيحة

يتعلق هذا العنصر بدقة المعلومات في العمليات المالية المحاسبية، فالنسبة للعمليات المالية الخاصة بالمبيعات،سيكون هناك انتهاكا لهدف الدقة إذا وجد فرق بين كمية البضائع التي تم شحنها والكمية الخاصة بهذه البضائع في الفواتير أو عند استخدام سعر غير صحيح لحساب المبيعات، أو توسيع أو إضافة أخطاء في الفواتير، أو إدراج قيم مبيعات غير صحيحة في يومية المبيعات،وتعد الدقة احد الجوانب مزاعم التقييم التخصيص.

- ✓ **التبويب:** يتم تبويب العمليات المالية المسجلة في يومية العميل على نحو ملائم

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص :423-424.

[2]- محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الافصاح في القوائم المالية، شركة جلال للطباعة، الاسكندرية، 2003، ص:156.

توجد أمثلة على سوء التبويب و إدراج المبيعات وفقا لقيم المبيعات النقدية وقيم المبيعات على الحساب تسجيل بيع الأصول الثابتة على أنها عملية بيع و بالتالي يمثل إيراد، وسوء تبويب المبيعات التجارية على أنها عمليات بيع داخلية، ويعد التبويب أيضا جانبا من مزاعم التقييم والتخصيص.

- ✓ **التوقيت:** تسجيل العمليات في تاريخ الصحيح
- ✓ يحدث خطا التوقيت إذا لم يتم تسجيل العمليات المالية في التاريخ الذي حدثت فيه فمثلا: يجب تسجيل عملية البيع في تاريخ الشحن ويعد التوقيت جانبا من مزاعم التقييم والتخصيص.
- ✓ **الترحيل والتخصيص:** تم إدراج العمليات المالية المسجلة في الملفات الرئيسية وتخليصها على نحو ملائم

يتعلق هذا العنصر بدقة نقل المعلومات عن العمليات المالية التي تم تسجيلها في دفاتر اليومية إلى الدفاتر الفرعية والأستاذ العام فمثلا: إذا تم تسجيل عملية بيع في سجل خاطئ للعميل أو بقيمة غير صحيحة في الملف الرئيسي يعد ذلك انتهاك لهذا العنصر، ويعد كل من الترحيل والتخليص جانبا من مزاعيم التقييم والتخصيص.

2-2 نطاق مراجعة القوائم المالية

يحدد نطاق مراجعة القوائم المالية بما يتماشى مع متطلبات القانونية والقواعد المهنية مع الأخذ في الاعتبار:

- ضرورة أن تغطي أعمال المراجعة جميع أوجه نشاط المنشاة: والإبداء الرأي على القوائم المالية محل المراجعة يجب على المراجع:

- ✓ التأكد مما إذا كانت البيانات الموجودة في السجلات المحاسبية أو أية مصادر أخرى هي بيانات يمكن الاعتماد عليها كافية لإعداد القوائم المالية.
- ✓ التأكد مما إذا كانت هذه المعلومات والبيانات قد نقلت سليمة إلى تلك القوائم المالية.

- ضرورة أن يقيم المراجع درجة الاعتماد وكفاية المعلومات الموجودة في السجلات المحاسبية عن طريق دراسة وتقييم واختبار النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية والقيام بالاختبارات والاستفسارات وإجراء التحقيق.

- ضرورة أن يحدد المراجع مدى سلامة عرض المعلومات المشار إليها عن طريق:

- ✓ مطابقة القوائم المالية مع السجلات المحاسبية ومصادر المعلومات الأخرى.
- ✓ دراسة الأسس المحاسبية التي أعدت بموجبها القوائم المالية، وعليه أن يقوم لتقويمها ويتأكد من استمرارية تطبيقها وصحة تلويلها وكفاية الإفصاح عنها.

المطلب الثاني: تخطيط مراجعة القوائم المالية

حتى يتم تخطيط مراجعة القوائم المالية بطريقة صحيحة وسليمة يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بالاختبارات اللازمة وان يتخذ قرارات خاصة بعملية التخطيط بناءا على المعلومات التي يتصل عليها .

أولا: الاختبارات التي يجب إتباعها عند مراجعة القوائم المالية

- **اختبارات الالتزام:**

يقصد بها الإجراءات التي بواسطتها يتحقق المراجع من سلامة ومدى الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية الموضوعة بالمنشاة والتي قد يرى المراجع الاعتماد عليها في المراجعة.

- **اختبارات التحقق:**

هي الاختبارات التي تهدف إلى الحصول على تأكد سلامة وصحة المعلوماتية والمستخرجة من النظام المحاسبي وتنقسم هذه الاختبارات إلى نوعين:

- ✓ اختبارات لتفاصيل المعاملات والأرصدة المالية.
- ✓ التخليل المالي سواء باستخدام النسب والاتجاهات.

ثانيا: قرارات المراجع الخاصة بتخطيط مراجعة القوائم المالية:

تتمثل قرارات المراجع الداخلي المالي فيما يلي:

- **اختيار إجراءات المراجعة المناسبة والملائمة:**

من المفروض أن يكون هناك حد أدنى لإجراءات المراجعة التي تطبق عند مراجعة أي حساب فالمراجع الداخلي المالي يختار بنفسه ما يراه حدا أدنى مناسب لإجراءات المراجعة التي تتبع في كل حالة، فإذا كانت ظروف غير عادية أو خاصة فعلى المراجع اختيار الإجراءات التي تناسب هذه الظروف.

- **اختيار الحجم المناسب للعينات الإحصائية:**

يختلف الحجم باختلاف الظروف التي تؤثر على اختيار إجراءات المراجعة المناسبة فاختيار هذا الحجم يعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها المراجع الداخلي المالي نظرا لاختلاف أحجام المجتمعات المحاسبية ونظرا لوجود حد أدنى لحجم العينة التي تختار من مجتمع معين.

- **اختيار التوقيت المناسب لإجراءات المراجعة:**

هناك إجراءات يجب أن تؤدي في تاريخ قريب من تاريخ الميزانية بسبب تغير أرصدة الحسابات من يوم لأخر مثل الأوراق المالية،فالتوقيت المناسب لباقي إجراءات المراجعة يعتمد على موعد انتهاء المؤسسة من إعداد الكشوف اللازمة والتسجيل بالدفاتر المختصة وتتم هذه الإجراءات غالبا بعد انتهاء السنة المالية.

ثالثا: عوامل زيادة الحاجة إلى مراجعة القوائم المالية:

تتمثل عوامل زيادة الحاجة إلى القوائم المالية فيما يلي:

- **الحاجة لإيصال المعلومات المالية:**

لقد ساهم كبر حجم المؤسسات إلى أهمية كبيرة في زيادة عملية المراجعة خاصة بعد انتقالها من المالكين والمساهمين إلى أشخاص متمكنين من التسيير، كما يتم ذلك من خلال قيام شخص متمكن من المراجعة بفحص حسابات المؤسسة وتقديم ملاحظات حولها الإدارة العليا.

- **ضرورة مراجعة هذه المعلومات:**

من اجل معرفة أهمية وضرورة مراجعة المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية لابد من التطرق جملة من العوامل نذكر منها:

- ✓ **تعارض المصالح:**

نظرا لحدوث تعارض بين مصالح مستخدمي المعلومة ومعيدها لابد من مراجعة المعلومة من حيث مجالها وخصائصها، ومنه تقوم المراجعة بدور في مساعدة الإدارة على تأكيد من أن تلك المعلومات قد أعدت بصورة صحيحة ودقيقة.

- ✓ **الأثر المتوقع:**

كلما ازدادت أهمية اتخاذ القرارات بالنسبة للإدارة كلما ازداد تخوف مستخدمي هذه المعلومات من اعتمادهم على معلومات مظللة، وبالتالي تستمد المراجعة أهميتها من متخذي القرارات.

- ✓ **التعقيد:**

لعل التعقيد الذي تنطوي عليه مسالة عدالة الإفصاح في القوائم المالية يجعل من الصعب أن يقوم المستخدم العادي بهذه المهمة لوحده، والتالي تزداد إمكانية وجود الأخطاء والغش كلما كانت هذه المعلومات المتقدمة أكثر تعقيدا، وبالتالي تزداد الحاجة أكثر إلى وجود مراجع يقوم بتلك العمليات.

- ✓ **البعد:**

حتى لو توفرت رغبة التحقق المباشر من درجة صحة المعلومات المالية لدى المستخدمين وكانت لديهم قابلية استيعاب العملية المعقدة التي تمر بها فان هناك أبعاد تفصل بينهم وبين إدارة المؤسسة التي تعد تلك المعلومات

وتتخذ هذه الأبعاد عدة أشكال هي:

- ✓ البعد المكاني؛
- ✓ البعد الزماني؛
- ✓ التكلفة؛
- ✓ البعد القانوني.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية

سمح تطور العلوم المالية بإثراء أدوات التحليل المالي وبإدخال مفاهيم جديدة لمؤشرات التوازن المالي ونسب المالية عبر عدة مراحل، من أبرزها التحول حول نظام محاسبي مالي جديد ولعل أهم هدف تسعى إليه المؤسسة هو تحقيق العقلانية في التمويل وبالتالي تحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة بين الأصول والخصوم مراعية في ذلك ترتيب الأصول حسب درجة السيولة من جهة، واهتمامها بمدى استحقاقية الخصوم من جهة أخرى وسوف يتم التطرق إلى العناصر الآتية:

- تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي ؛

- تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية ؛

- تحليل جدول تدفقات الخزينة بمختلف نسب السيولة الربحية.

أولا: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

من بين أهم مؤشرات التوازن المالي:

1- رأس مال العامل

1-1 تعريف رأس مال العامل:

هو فائض الأموال الدائمة على الأصول غير الجارية وهو هامش الأمان يضمن السيولة داخل المؤسسة، وبالتالي المقدرة على سداد التزاماتها في الأجل القصير.[1]

ويمكن تحليل رأس المال العامل من زاويتين للميزانية:[2]

- من أعلى الميزانية كالأتي:

رأس المال العامل = رؤوس الأموال الخاصة + الخصوم الغير جارية – الأصول الغير جارية

- من أسفل الميزانية يحسب كما يلي:

رأس المال العامل = الأصول الجارية – الخصوم الجارية

1-2 أنواع رأس المال العامل:[3]

- رأس المال العامل الخاص ؛

[1]- عبد الناصر نور وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008،ص:112.

[2]- خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار النشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص:70.

[3]- جمال توفيق، مذكرات في التحليل المالي، دار النهضة العربية، مصر، 1996، ص 63.

- رأس المال العامل الإجمالي ؛

- رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي) .

3-1 تغيرات رأس المال العامل:

إن حجم رأس المال العامل يختلف باختلاف المؤسسة فيكون أقل في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في المؤسسات التجارية وبطئه في المؤسسات الصناعية.[1]

- رأس المال العامل الموجب ؛

- رأس المال العامل المعدوم ؛

- رأس المال العامل السالب.

2 احتياج رأس المال العامل

بما أن رأس المال العامل يقدم صورة إجمالية عن وضعية المؤسسة في فترة معينة ويهتم بالأموال الثابتة، وبما أن نشاط المؤسسة ديناميكي بطبعه، فانه يحتاج الى مقياس يأخذ بعين الاعتبار هذه الحركية، ويعالج الجانب السفلي للميزانية، وأبرز تطورها ويسمى هذا الأخير باحتياجات رأس المال العامل، إذن هو ما تحتاجه المؤسسة فعلا لمواجهة ديونها المستحقة ويحسب كما يلي:

احتياج رأس المال العامل = [الأصول الجارية – القيم الجاهزة] - [الخصوم الجارية – مستحقات فورية]

لاحتياج رأس المال العامل ثلاث حالات هي:[2]

- احتياج رأس المال العامل الموجب؛

- احتياج رأس المال العامل السالب ؛

- احتياج رأس المال العامل المعدوم .

3- الخزينة

تلعب الخزينة دورا أساسيا في المؤسسة وتترجم التوازن المالي على المدى القصير ما بين رأس المال العامل الثابت نسبيا، واحتياجات رأس المال العامل المتذبذب عبر الزمن لذا تعتبر الخزينة مؤشرا هاما من مؤشرات التوازن المالي، وهي مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة استغلالية واحدة، وهي تتمثل في صافي

[1] -Jean Lenard , Les B ases D'analyse, Les Editions D'organisation, 1997, P : 112.

[2] - خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سابق، ص:82.

القيم الجاهزة أو المتاحة أي ما نستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة فالخزينة تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها حين حلول تاريخ استحقاقها ويمكن حساب الخزينة بالطريقة الآتية:[1]

الخزينة = القيم الجاهزة – مستحقات فورية

أو: الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

من خلال هذه العلاقة نجد أن وضعية الخزينة ترتبط برأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

وللخزينة حالات ثلاث هي:

- الخزينة الموجبة ؛

- الخزينة السالبة ؛

- الخزينة المعدومة نظريا .

ثانيا: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

1- النسب الهيكلية:

هي تلك النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين:

- التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية

- كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المنشأة بشكل سليم.

وتضم هذه النسب ما يلي:[2]

1 1 نسبة التمويل الدائم:

يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = رؤوس الأموال الخاصة + الخصوم الغير الجارية/الأصول الغير الجارية

من هذه العلاقة نستنتج الحالات التالية:

✓ نسبة التمويل الدائم =1؛ هذا يعني انعدام رأس المال الدائم وذلك لا يعتبر في صالح المؤسسة.

[1]- نفس المرجع السابق، ص : 83.

[2]- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، دار محمدية العامة، 1999، ص: 53- 55.

- ✓ نسبة التمويل الدائم >1 ؛ الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تجنب حالات طارئة كالكساد في المخزون أو صعوبة تحصيل حقوق المؤسسة.
- ✓ نسبة التمويل الدائم < 1؛ وهنا الحالة المالية للمؤسسة سيئة كون أن الأصول غير الجارية تمول عن طريق تمويل غير عقلاني.

2-1 نسبة التمويل الخاص:

هي مكملة النسبة الأولى وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = مجموع رؤوس الأموال الخاصة/ مجموع الأصول غير الجارية

وحسب هذه النسبة يتضح لنا مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي ويمكن أن نميز الحالات الآتية:

- ✓ نسبة التمويل الذاتي = 1؛ أي أن قيمة الأصول غير جارية مساوية للأموال الخاصة إذن كل الأصول غير جارية مغطاة برؤوس الأموال الخاصة.
- ✓ نسبة التمويل الذاتي >1؛ هناك فائض في الأموال أي أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة عن طريق رؤوس الأموال الخاصة.

3-1 نسبة الاستقلالية المالية:

تحسب وفق العلاقة التالية:[1]

نسبة الاستقلالية المالية = مجموع رؤوس الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم

وهي تعطي فكرة على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي أي تشبعها بالديون ومن المستحسن ألا تنخفض عن 0.5.

4-1 نسبة قابلية السداد:

وتسمى الملائمة العامة وتحسب كما يلي:[2]

نسبة قابلية السداد = مجموع الخصوم الجارية والغير جارية/ مجموع الأصول الغير جارية

وتستخدم هذه النسبة لمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها لقياس مدى ضمان أموالهم، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي حظ أوفر للحصول على ديون من الغير ومن المستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5.

5-1 نسبة توسع المؤسسة:

[1]- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص :53.

[2]- نفس المرجع السابق، ص :55.

تسمح بمعرفة اتجاه المؤسسة فيما يخص توسعها سواء كان داخليا أو خارجيا فإذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.85 فالمؤسسة في توسع داخلي أو خارجي وتحسب كما يلي :

نسبة التوسع الداخلي = الأصول العينية والمعنوية/ الأصول الغير الجارية

نسبة التوسع الخارجي = الأصول المالية/ الأصول الغير الجارية

2- نسب السيولة

هي نسب تستعمل لقياس مدى قدرة المؤسسة على مراجعة التزاماتها القصيرة الأجل وهذا عند تاريخ استحقاقها باستخدام الأصول السائلة والشبه سائلة دون تحقيق خسائر.

ويمكن أن نجد النسب التالية:

2-1 نسبة السيولة العامة: وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

- ✓ إذا كانت هذه النسبة <1؛ هذا يعني أن المؤسسة في حالة سيئة وعليها مراجعة هيكلها المالي وذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو رأس مال وكذا التقليل من الديون قصيرة الأجل.
- ✓ أما إذا كانت هذه النسبة =1؛ يعني أن المؤسسة مولت أصولها بواسطة الديون قصيرة الأجل.

2-2 نسبة السيولة المختصرة:

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = الأصول الجارية – مخزونات / الخصوم الجارية

وتوضح مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة وتكون هذه النسبة في حالة العادية محصورة بين (0.3- 0.5).

2-3 نسبة السيولة الفورية:

وتحسب وفق العلاقة التالية:

وهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية أي قدرتها على مواجهة الديون قصيرة الأجل بواسطة أموال الخزينة.

نسبة السيولة الفورية = أموال الخزينة / الخصوم الجارية

3- نسب المردودية

وهي نسب تستخدم لقياس مردودية وكفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها استغلال عقلاني من اجل تحقيق الأرباح ومن بين هذه النسب نجد:

1-3 نسبة المردودية المالية:

تحسب وفق العلاقة التالية: نسبة السيولة العامة = النتيجة الإجمالية/ رؤوس الأموال الخاصة

2-3 نسبة المردودية الاقتصادية:

وتحسب وفق العلاقة التالية: نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية/ مجموع الأصول

3-3 نسبة المردودية التجارية:

وتحسب وفق العلاقة التالية: نسبة المردودية التجارية = النتيجة الاجمالية/ رقم الأعمال

4- نسب الدوران

تسمى بنسب قياس كفاءة النشاط وهي النسبة التي يقاس بها مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة، حيث تهتم المؤسسة بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة لتحقيق أقصى ربح ممكن.

ومن أهم هذه النسب:

1-4 نسب دوران المخزون:

وهي مدة تصريف المخزونات بمختلف أنواعها، وتدل على تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها أي تسمح هذه النسب بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون، ولحساب نسب دوران المخزون لا بد أن نميز بين المؤسسة التجارية والمؤسسة الإنتاجية نظرا لاختلاف طبيعة المخزون.

وسنبين النسب المتعلقة بطبيعة النشاط لكل مؤسسة كما يلي:

1-1-4 في المؤسسة التجارية:

المدة المتوسطة لدوران البضاعة وتمثل المدة اللازمة لتجديد البضاعة في المؤسسة وتحسب بالعلاقة:

المدة المتوسطة لدوران البضاعة = متوسط مخزون البضاعة المستهلكة * 360

2-1-4 في المؤسسة الإنتاجية:

المدة المتوسطة لتصريف المنتجات تامة الصنع وتمثل المدة اللازمة لتحديد المنتجات التامة الصنع في المؤسسة وتحسب بالعلاقة:

المدة المتوسطة لتصريف المنتجات تامة الصنع = (المخزون المتوسط للمنتجات تامة الصنع / تكلفة الإنتاج المباع) * 360.

المدة المتوسطة لتصريف المواد الأولية تمثل تجديد المواد الأولية بالمؤسسة وتحسب بالعلاقة:

المدة المتوسطة لتصريف المواد الأولية = متوسط مخزون المواد الأولية / مواد ولوازم

2-4 مدة تحصيل الزبائن:

توضح هذه النسبة السياسة التجارية التي تنتهجها المؤسسة مع عملائها وتشير الى المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد حقوقها، وينبغي أن تكون هذه المدة أقل من مدة دوران الموردين، وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة وتحسب وفق العلاقة التالية:

مدة تحصيل الزبائن = (الزبائن+أوراق القبض) / مبيعات السنة.360

3-4 مدة دوران الموردين:

تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن الفترة التحصيل لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب، ولكن يجب ان لا تضرر سمعة المؤسسة الانتمائية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم.

مدة تسديد الديون = (موردون+أوراق الدفع) / مشتريات السنة.360

ثالثا: تحليل قائمة التدفقات النقدية

1- النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة

وتتمثل في:

1-1 نسبة التغطية النقدية:

و تعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة التغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

2-1 نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية /فوائد الديون

3-1 نسبة التوزيعات النقدية:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

4-1 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

5-1 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة:

وتعطى بالعلاقة:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متوسط المطلوبات المتداولة.

6-1 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الأقساط المستحقة خلال العام الحالي للديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة ت.ن من الأنشطة إلى الأقساط المستحقة خلال العام الحالي للديون ط.أ والديون وأوراق الدفع ق.أ = صافي ت.ن. من الأنشطة التشغيلية / استحقاقات الديون ط.أ.+ الديون وأوراق الدفع قصيرة الدفع

7-1 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الديون

8-1 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الاستثمارية

9-1 التدفقات النقدية الحرة:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

التدفقات النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – (النفاق الرأسمالي+ توزيع)

10-1 نسبة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التمويلية:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التمويلية = التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية

2- النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح:

وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

1-2 مؤشر النشاط التشغيلي: ويعطى بالعلاقة الآتية:

مؤشر النشاط التشغيلي = صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة

2-2 مؤشر النقدية التشغيلية:

ويعطى بالعلاقة الآتية:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل

3-2 نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة التدفقات النقدية من المبيعات = التدفقات النقدية من المبيعات / المبيعات

4-2 نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة / التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية

5-2 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة / المتوسط المرجح للأسهم العادية

6-2 نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية

7-2 نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول

خلاصة الفصل الثاني:

بغية مواكبة الجزائر للاقتصاد العالمي وتفتحها على العولمة من خلال انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، حاولت الجزائر ومنذ تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق القيام بإصلاحات اقتصادية، والتي مست عدة جوانب من بينها إصلاح النظام المحاسبي بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني واعتماد مشروع نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

تعد القوائم المالية من أهم الوظائف في تنظيم المؤسسة، إذ أنها تساعد المؤسسة في استخراج المعلومة المحاسبية التي تسعدها في تحقيق أهدافها المسطرة، من خلال تقديمها لها المعلومات ذات المصداقية، ومن ناحية أخرى تعطي معلومات مالية عن المؤسسة لكل فئات المجتمع وتلك المعلومات تتخذ أحد أهم بنود تقييم أداء المؤسسة، لذا فان أسس إعداد نلك القوائم يحظى بأهمية قصوى لاختلاف النتائج باختلاف الأسس المتبعة فتجاهل أثر النتائج على القوائم يجعل الأرقام الواردة في تلك القوائم مضللة مما يلحق الضرر بمستخدميها على اختلاف فئاتهم.

الفصل الثالث
دراسة ميدانية لحالة مؤسسة محاجر الغرب

تمهيد

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي تم التطرق فيه إلى مختلف النقاط المتعلقة بالمراجعة الداخلية و بالنظام المحاسبي المالي وخاصة القوائم المالية، سيتم في هذا الفصل الربط بين عناصر الجانب النظري والجانب التطبيقي لذلك تم دراسة وضعية مؤسسة محاجر الغرب بسيدي لخضر ولاية مستغانم محاولين بذلك إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا دور المراجعة الداخلية في دراسة وتحليل القوائم المالية.

إن بحثنا هذا هو مثل أي بحث علمي يتطلب تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، طالما أن هذا الإطار يعتبر أساس تنظيم الأفكار والمعلومات، من أجل البحث عن الحقائق والوصول إلى النتائج المرجوة. ولقد قسمنا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول يتضمن نظرة عامة عن مؤسسة محاجر الغرب أما المبحث الثاني يتناول دراسة وتحليل القوائم المالية للمؤسسة.

المبحث الأول: نظرة عامة عن مؤسسة محاجر الغرب[1]

يتناول هذا المبحث تقديم عام لمؤسسة محاجر الغرب حيث تعتبر مؤسسة عمومية تابعة لبلدية سيدي لخضر ولاية مستغانم ، و تعتبر الرائدة في تموين مشاريع البناء للغرب الجزائري بمختلف أنواع الرمال ، و هي واحدة من المؤسسات التي تحافظ على البيئة من خلال تنظيف الشوارع .

المطلب الأول: نشأة مؤسسة محاجر الغرب

لقد تم إنشاء المؤسسة عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي لبلدية سيدي لخضر ليوم 2002/11/04 تحت رئاسة رئيس لبلدية سيدي لخضر ، بحضور جميع أعضاء المجلس البلدي ، و كان هذا الاجتماع يهدف الى الحفاظ على التوازن المالي للبلدية ، و هذا راجع لكون المقلع كان يستغل بطريقة عشوائية ، لهذا الغرض تم إنشاء مؤسسة التسيير و استغلال المرملة لبلدية سيدي لخضر وفق القوانين التالية :

- القانون 90 / 08 بتاريخ 07- 04 – 1990 المتعلق بالبلدية .
- القانون 90 / 11 المؤرخ في 21- 04 – 1990 المتعلق بعلاقات العمل .
- القانون 83 / 200 المؤرخ في 19 – 03 – 1983 المتعلق بتحديد شروط إنشاء المؤسسة .

بعد قرار المجلس بالإجماع : إنشاء مؤسسة تسيير و استغلال المقلع الرملي بسيدي لخضر و الكائن مقرها بشارع حقاني حمو سيدي لخضر – مستغانم ، رأس مالها 10.000.000.00 دج ، بطلب من السيد الوالي ولاية مستغانم لمصادقة على المداولة وفق لأحكام المادة 08 من المرسوم المذكور أعلاه ، اختيار الاسم التجاري المفوض قانونيا و هو " محاجر الغرب " بمقتضى شهادة التسجيل رقم 13582 المؤرخة في 17- 12- 2002 ، بعد المصادقة ، شرعت المؤسسة في فتح أبوابها و مزاولة النشاط الإداري في 01-01-2003 تحت إدارة مدير ابتداء من 01-04-2003 ، و بعدها شرعت في عملية بيع الرمال بمقالع " أولاد سيدي العربي – سيدي لخضر – عشعاشة - الظهرة " .

المطلب الثاني : مهام و أهداف المؤسسة[2]

1 - مهام المؤسسة:

إن إنشاء المؤسسة لا يتم عن قصد أغرا ض و كون هذه الأخيرة مبنية على الربح أولا حتى تستطيع مواصلة المسيرة و ضمان الاستمرارية و الديمومة و هذه من مميزات مؤسسة محاجر الغرب حيث هذه الأخيرة تمون كل مشاريع البناء على مستوى الغرب الجزائري بمادة الرمل الصافي ، كما تحقق التنمية الاقتصادية المتمثلة في الدعم المالي الذي تمونه و المتمثل في 30% للولاية ، 60% للبلدية و 10 % للمصالح المؤسسة ، الشكل رقم 01 يوضح ذلك ، كما تم توسيع النشاط في السنوات الأخيرة إلى :

- رفع للقمامة و النفايات ؛

[1]- وثائق داخلية للمؤسسة محاجر الغرب ، بلدية سيدي لخضر ، ص4.

[2]- وثائق داخلية للمؤسسة محاجر الغرب، مصلحة المحاسبة ، بلدية سيدي لخضر ، مستغانم ،ص 6 (بتصرف).

- التهيئة الكهربائية (الإنارة العمومية)؛
- تخفيض البطالة على مستوى البلدية خاصة ؛
- جذب اكبر عـدد ممكن من الزبائـن ؛
- السعي وراء مشـاريع كبرى كالاستـثمار في شركة الخطوط الجوية الجزائرية .

الشكل رقم (3-1) الـدعم المالي الذي تقـدمه المؤسسة

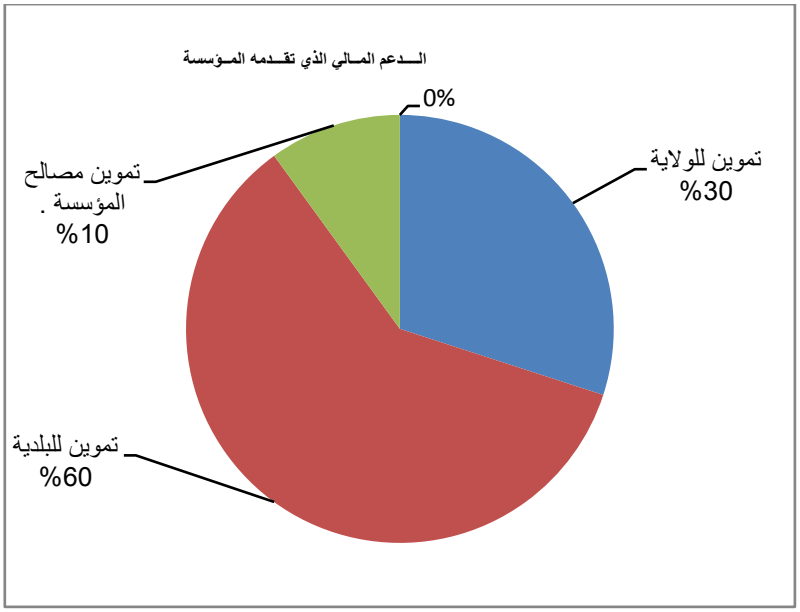

المصـدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق المؤسسة .

2) **أهداف المؤسسة :** إن مجلس الإدارة و التسيير يتصور ما يلي :[1]

- مراجعة تسعيرة بيع المتر مكعب الواحد من الرمل،و ذلك لزيادة المداخيل سواء للبلدية او الولاية و المؤسسة ؛
- تعـديل القـانون الأسـاسي للمـؤسسة ؛
- الاستثمار في مواد البنـاء و المناجم و السـياحة؛
- البحث على منـاجم الأخرى في الملح ، الـرمل الأحمر ، الجبس ، الحصى؛
- شـراء و اقـتناء بعض الآلات الحديثة ؛
- توظيف مهندس مختص في المناجم على مستوى المقلع؛
- تحسين منحة أعضاء مجلس الإدارة ؛
- مراعاة كيفية تخليص المهمات التي يقوم بها أعضاء الإدارة ؛
- خلق مناصب شغل لفـائدة المؤسسة لتقليل من نسبة البطالة.

من خلال وجودنا في الميدان لاحظنا أن المؤسسة تسعى جاهدة إلى الحفاظ على البيئة عن طريق توسيع النشاط إلي عملية رفع القمامة و التهيئة الكهربائية و استعمال المواد الغير ضارة بالبيئة .

[1] وثائق داخلية للمؤسسة محاجر الغرب، مصلحة المالية والمحاسبة،سيدي لخضر،مستغانم

المطلب الثالث : القانون الداخلي و الهيكل التنظيمي للمؤسسة [1]

01) القانون الداخلي :يحتوي القانون الداخلي للمؤسسة على 58 مادة موزعة على خمسة فصول هي كتالي :

الفصل الأول : الانضباط في المؤسسة من المادة 1 إلى المادة 15 .

الفصل الثاني : المدة القانونية للعمل من المادة 16 إلى المادة 26 .

الفصل الثالث : الغيابات من المادة 27 إلى المادة 37 .

الفصل الرابع : الصحة و الأمن من المادة 38 إلى المادة 48 .

الفصل الخامس : التدابير التأديبية العامة من المادة 49 إلى 58 .

إن هذا القانون يعمل على ضبط التعاملات داخل المؤسسة ، فهو يبين للعمال الواجبات و الحقوق ، يتمكنون من أداء عملهم على أحسن وجه . لهذا أن العمل داخل المؤسسة يقدم بطريقة نظامية.

01) الهيكل التنظيمي لمؤسسة محاجر الغرب :

الشكل رقم (3- 2) الهيكل التنظيمي لمؤسسة محاجر الغرب

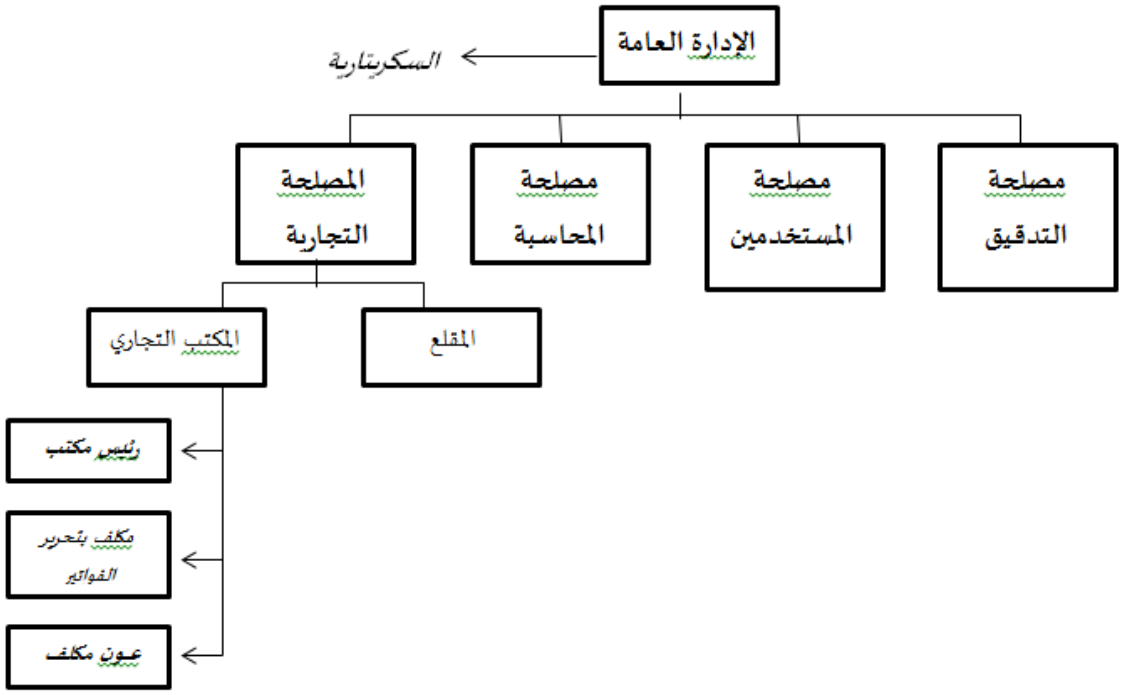

المصدر:وثائق داخلية للمؤسسة محاجر الغرب مصلحة المستخدمين مؤسسة محاجر الغرب.

[1]- وثائق داخلية للمؤسسة محاجر الغرب، مصلحة المستخدمين ، بلدية سيدي لخضر ، مستغانم .

- **شرح مختصر للهيكل التنظيمي للمؤسسة محاجر الغرب .**

الإدارة_العامة : وظيفتها التسيير ، المراقبة ، و السهر على حسن المؤسسة ، تنظم و تراقب جميع مصالح المؤسسة . و تتكون من المدير العام الذي مهمته إدارة المؤسسة و تسييرها بشكل فعال .

السيكريتارية: تعتبر مساعدة للمدير ، تقوم بضبط المواعيد للمدير ، و تقوم بجميع الاتصالات في مجال العمل و تدوين جميع المداولات على الجهاز المعلوماتي ، سواء الإدارة أو مداولات مجلس الإدارة .

مصلحة التدقيق: تقوم هذه المصلحة بفحص و مراقبة جميع المصالح على مستوى المؤسسة بهدف تقييم المعلومات المالية و المحاسبية داخل المؤسسة و كشف الأخطاء إن ا وجدت و وتقديم طريقة لإصلاحها ان أمكن و ذلك بعد تقديم تقارير الي المدير مع إعلام جميع المصالح .

مصلحة المستخدمين: هذه المصلحة مكلفة بتسيير تنظيم المستخدمين داخل المؤسسة و كما تحتوي على سجلات و تتمثل في :

- سجل العطل السنوية؛
- سجل الدخول و الخروج للعمال ؛
- سجل الأجور سجل العطل المرضية؛
- سجل الإمضاءات اليومي للعمال ؛
- إعداد الرتب الشهرية ، إتباع مصالح الضمان الاجتماعي للعمال .

مصلحة المحاسبة: تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية :

- بتسجيلات اليومية المحاسبية؛
- مراقبة جميع الحسابات البنكية ؛
- مراجعة الأجور؛
- القيام بإعداد G - 50؛
- إعداد جدول الاستهلاكات و التنبؤات ؛
- إعداد جدول حسابات جدول النتائج ؛
- القيام بالميزانية الختامية ؛
- معرفة النتيجة النهائية؛
- إعداد الشيكات للموردين .

المصلحة التجارية : تنقسم هذه المصلحة إلي ما يلي :

- المكتب التجاري؛
- المقلع .

المبحث الثاني: المراجعة الداخلية للمؤسسة وتحليل قوائمها المالية

يتواجد على مستوى الهيكل التنظيمي لمؤسسة محاجر الغرب بسيدي لخضر مراجع يقوم بمراجعة جميع الوظائف والعمليات التي تتم على مستوى هذه المؤسسة.

المطلب الأول: المراجعة الداخلية في المؤسسة

تقوم المؤسسة بالمراجعة الداخلية من اجل تقييم نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي اكتساب القدرة على التحكم في الأخطار التي يمكن أن تواجهها وتجنب سوء التسيير وتحسين الأداء ويتم ذلك وفق عدة مراحل وخطوات يمكن انجازها فيما يلي:

1- تحضير مخطط المراجعة السنوي:

يقوم قسم التدقيق الداخلي كل سنة بوضع مخطط المراجعة السنوي يحتوي على مختلف المهمات المراد القيام بها خلال هذه السنة أي الأقسام والوحدات التي سيتم مراجعتها.

حيث يحاول المراجع تحديد الأخطار التي تواجه المؤسسة والتي يمكن أن تؤثر على وصول المؤسسة لأهدافها المسطرة من خلال حصر مختلف الأخطار (مالية، محاسبية، أخطار قضائية وتحليلها .....) بالاعتماد على:

- تقارير المراجع الداخلي للسنوات الثلاث السابقة؛

- تقارير المراجع الخارجي (محافظ الحسابات) للسنوات الثلاث السابقة ؛

- تقارير أنشطة المؤسسة للسنوات الثلاث السابقة.

ويمكن اعتبار هذا المخطط السنوي كهدف لخلية المراجعة أو التدقيق حيث يتم مراقبة نسبة تطبيقه لمعرفة مدى سير العمل، بالإضافة للمهام الموجودة في المخطط السنوي للمراجعة هناك مهام اخرى فجائية غير مخطط لها يتم أخذها بالاعتبار عند تحديد نسبة سير العمل .

2- تطبيق مهام المراجعة:

يتم تطبيق المهام وفق ثلاثة مراحل أساسية تتمثل في:

- التحضير للمهمة:

تعتبر هذه المرحلة أطول مراحل من زمن العملية الكلية لأنها المرجع الذي تعتمد عليه باقي المراحل ويتم فيها:

- اختيار فريق المهمة:

يفترض أن يتم اختيار الفريق الذي يقوم بمهمة المراجعة على أساس الموضوع المراد تقديمه وحسب خبرة واختصاص كفرد في الفريق.

- رسالة المهمة:

يقوم مسؤول مصلحة التدقيق بإرسال رسالة إلى القسم الذي سيتم مراجعته وتتضمن هذه الرسالة ما يلي :

- التنظيم الخاص بهذه المهمة؛

- فريق المهمة (الأسماء، المناصب) ؛

- هل المهمة مخطط لها أم فجائية ؛

- المدة الزمنية (مع ترك المجال مفتوح).

- عقد اجتماع توزيع المهام

عقد الاجتماع يعتبر انطلاقة عملية المراجعة ويتم فيه:

- التعريف بفريق المهمة وتقسيم المسؤوليات؛
- طلب الوثائق التي يحتاجها الفريق لإتمام مهمته؛
- شرح أهداف المؤسسة (المراحل والإجراءات التبعة).

- إعداد جدول المخاطر:

يبدأ المدققون بتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تقسيم كل نشاط إلى مجموعة إجراءات وتحليلها وذلك بدراسة أهدافها وبالتالي تحديد الأخطار التي يمكن أن تنجم عنها.

- تطبيق المهمة:

تعتمد هذه المرحلة على برنامج العمل الذي تم وضعه في المرحلة السابقة حيث يحدد:

- الأهداف التي تم اختيارها؛
- المسؤولية المحددة لكل هدف؛
- الوسائل التي سيتم استخدامها؛
- المدة الزمنية اللازمة لتحقيق كل هدف.

- التقرير النهائي:

يتم تحضير التقرير النهائي بوضع مشروع أولي يحتوي على التوصيات التي وصل إليها المدققون، مع تحديد المدة اللازمة لتطبيق التوصيات ليتم متابعتها فيما بعد من قبل خلية التدقيق أو المراجعة، حيث يحتوي على أهم نقاط مهمة التدقيق إضافة إلى جدول يحمل التوصيات المقترحة ليطلع عليها المدير بشكل مختصر ضمن اجتماع.

المطلب الثاني: تقارير المراجعة الداخلية

يمر عمل المراجع الداخلي بهذه المؤسسة بعدة مراحل، ويجرى العديد من الفحوصات والاختبارات لكي يصل الى صياغة تقريره النهائي حول حقيقة الوضعية المالية لمؤسسة محاجر الغرب، المعلومات المقدمة للإدارة والمدققين الخارجيين:

1- بالنسبة لأطراف الإدارة:

- فان تقرير المراجع الداخلي يوجه ملاحظات وتحفظات تتعلق بالعيوب ونقاط الضعف التي تظهر على مستوى الفهم والتطبيق لنظام المراقبة الداخلية، وذلك بتفادي ارتكاب الأخطاء والعيوب مستقبلا ؛
- يجب على مصلحة المحاسبة بإبراز الأخطاء الشكلية والموضوعة في التقارير وعمليات التسجيل والطرق المتبعة ومدى الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ومدى التزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF؛
- المدقق الداخلي يقدم تقرير إلى المدير وهو مكلف برسم وتحديد استراتيجيات المؤسسة.

2- بالنسبة للمراجع الخارجي:

يعتمد المراجع في كثير من الأحيان على التقرير الذي يعده المراجع الداخلي، أي أنه يوجد تكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية، فالمراجعة الداخلية تعتبر نقطة البداية التي يمكن للمراجع الخارجي الاعتماد عليها خاصة في عمله وأثناء قيامه بإعداد التقارير وذلك بوجود نظام للرقابة الداخلية.

3- معلومات مرتبطة بتحسين الأداء الرقابي:

تقوم كل عمليات الاستغلال (شراء، إنتاج) في المؤسسة على إجراءات مضبوطة ومدونة في دفاتر تمكن الأشخاص المعنيين من الاطلاع عليها وممارسة وظائفهم على النحو الأفضل، وتقوم مديرية التدقيق الداخلي في مؤسسة محاجر الغرب بعد الاطلاع على مختلف تقارير المراجعين الداخليين للفروع بإعداد تقرير عن الوضعية المالية وكذا تقديم التوجيهات فيما يخص هذا الأداء وكذا تحسينه.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية لمؤسسة محاجر الغرب[1]

سنحاول في هذا المطلب تقديم طريقة تحليل القوائم المالية بصفة شبه تطبيقية لأننا لم نستطع الحصول على معلومات بسبب جائحة كورونا .

تقدم القوائم المالية للمستخدمين معلومات عن المركز المالي للمؤسسة والأداء المالي والتدفقات النقدية وذلك من خلال تقديم معلومات عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والدخل والتغيرات الأخرى في حقوق الملكية والتدفقات النقدية.

[1] وثائق داخلية للمؤسسة محاجر الغرب، مصلحة المحاسبة ، بلدية سيدي لخضر ، مستغانم ، (بتصرف).

أولا: قائمة المركز المالي أو الميزانية:

1- الميزانية: هي عبارة عن كشف وليس حسابا تبين ممتلكات المؤسسة من أصول معمرة ومتداولة وغيرها في الجهة يقابلها مع المؤسسة من التزامات لصاحب المؤسسة وللغير، حيث تكون حسابات الأصول في جانب ومجموعة الالتزامات وحقوق الملكية في الجانب الاخر وبالتالي يكون الجانبان متساويان.

1-1- مكونات الميزانية: تشتمل الميزانية على جانبين هما:

1-1-1- الجانب الأيمن الأصول: وتتكون من:

- **الأصول غير الجارية:** وتتكون من التثبيتات المادية والتثبيتات المالية والتثبيتات المعنوية...الخ.
- **الأصول الجارية:** هي تلك الأصول التي تتضمن الأصول المتداولة والمخزونات.....الخ.

1-1-2- الجانب الأيسر الخصوم: وتتكون من:

- **الخصوم غير الجارية:** تشمل القروض طويلة الأجل والديون المستحقة واستئجار عقارات طويلة الأجل....الخ.
- **الخصوم الجارية:** تشمل أوراق الدفع، الاستحقاقات الجارية للديون طويلة الأجل، الأرباح المستحقة.....الخ.

1-1-3- حقوق الملكية: هي الحصة المتبقية من أصول المؤسسة بعد طرح التزاماتها.

ثانيا: جدول حسابات النتائج:

يعكس هذا الجدول كل من الإيرادات والعوائد وكذلك النفقات المؤسسة وأرباحها وخسائرها المتحققة خلال الفترة لمدة محددة من الزمن، وغالبا ما تكون هذه المدة سنة واحدة وأحيانا تصبح هذه المدة نصف سنة بل بعضها ينشر القوائم المالية على أساس ربع سنوي استجابة للقوانين والتشريعات الحكومية.

1- مكونات جدول حسابات النتائج:

تتمثل في الإيرادات والمصاريف.

2- أنواع جدول حسابات النتائج:

2-1- **جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:** يتميز هذا الجدول بالبساطة في العرض وسهولة فهمه، حيث يتم إعداده عن طرح إجمالي المصروفات مرة واحدة من إجمالي الإيرادات ليظهر صافي الدخل للفترة.

2-2- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة: ويقوم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة.

ثالثا: جدول سيولة الخزينة:

هو عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات بمعنى تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة.

رابعا: جدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية:

1- جدول تغير الأموال الخاصة: هي قائمة تبين التغيرات التي طرأت على حقوق أصحاب المؤسسة خلال مدة زمنية معينة الربح والإضافات لرأسمال حيث يزداد رأسمالها، ويقل بمقدار الخسائر والمسحوبات والتخفيضات لرأسمال حيث تبين صافي حقوق الملكية في نهاية الفترة.

2- وتشمل القوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية أصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية.

خامسا: تحليل الميزانية:

1- الأصول:

1 1 **التثبيتات العينية:** إذا انخفض المبلغ الإجمالي للتثبيتات العينية فهذا يعني أن قيمة الأصول في تدهور أما إذا ارتفعت فيمكن القول بأن سبب الارتفاع هو الزيادة في قيمة الأصول

1 2 **تغير المخزون:** إذا زاد حجم المبيعات و ازداد عدد الزبائن فهذا سيؤدي إلى انخفاض قيمة المخزون.

1 3 **الزبائن:** إذا زادت قيمة الزبائن هذا يدل على أن نسبة المبيعات ترتفع حيث إذا قمنا بمقارنة رقم الأعمال نجده أيضا ارتفع، أما إذا انخفضت قيمة الزبائن يرجع السبب إلى تغير المخزون وبطبيعة الحال ينخفض معه رقم الأعمال.

1 4 **الخزينة:** عند انخفاض قيمة الخزينة هذا يعني سببه تغطية احتياجاتها، وإذا ارتفعت هذا يعود بطبيعة الحال إلى رفع المؤسسة من رأسمالها.

2- الخصوم:

1-2 رأس المال المرصود.

2-2 القروض والديون المالية: لا تعاني مؤسسة محاجر الغرب من مشكل القروض لأنها تعتبر الممول الرئيسي للبلدية وبالنسبة للديون وهذا راجع بطبيعة الحال إلى الزيادة في رأسمالها وهي قادرة على تمويل ذاتها .

3-2 الموردون: عند ارتفاع قيمة الموردون يرجع هذا السبب إلى الزيادة في نشاط المؤسسة وتوسع رقعتها الجغرافية عبر كافة التراب الوطني، أما إذا انخفضت فيعود ذلك إلى تراجع نسبة المبيعات.

4-2 النتيجة الصافية: مرتفعة و السبب هو ارتفاع رقم الأعمال.

من خلال دراسة عناصر الميزانية بشكل شبه مفصل يتضح أن هناك ترابط كبير بين هذه الأخيرة حيث تؤثر هذه التغيرات على الهيكل المالي العام للمنشأة وكذا حجم المبيعات للمؤسسة.

سادسا: تحليل جدول حساب النتائج:

1- تحليل استهلاك السنة المالية: هو عبارة عن مجموع الإنتاج المثبت ومشتريات البضائع المباعة واستهلاك أخرى وكذا مصاريف الإشهار، عدة خدمات أخرى، أي الخدمات المسلمة من الغير وكذا التخفيضات والتنزيلات والحسومات المتحصل عليها من المشتريات وأقساط التأمينات، الدراسات والأبحاث والنقلات والمهمات والاستقبالات.

2- إجمالي فائض الاستغلال: هو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

3- النتيجة العملياتية: هي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروحا منه الأعباء العملياتية وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة مضافا إليه استرجاع على خسائر المؤونات.

4- النتيجة المالية: هي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتجات المالية والأعباء المالية وإذا كانت النتيجة المالية موجبة هذا يدل على أن الأعباء المالية أقل من المنتوجات المالية.

5- النتيجة العادية: هي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

6- صافي نتيجة السنة المالية: في هذه المؤسسة محل الدراسة النتيجة الصافية للسنة المالية هو نفسه النتيجة العادية.

يعد جدول حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية من حيث أنه بين للأعباء والإيرادات المحققة خلال الدورة والمقارنة بينهما من أجل استخلاص مختلف النتائج بغرض استخدامها في تشخيص الوضعية المالية.

سابعا: التحليل المالي بواسطة النسب لمؤسسة محاجر الغرب:

1- نسب تحليل الميزانية بواسطة FRNG:

FRNG= مواد بضاعة- استرجاع مؤونات

BFR= أموال دائمة – أصول ثابتة

ATN= خزينة الأصول – خزينة الخصوم

FR+FRNG=TN

إذا كان BFR موجب والخزينة موجبة هذا يحقق التوازن المالي للمؤسسة

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة = موارد ثابتة / استخدامات ثابتة

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة تسمح للموارد الثابتة بتغطية الاستخدامات الثابتة أي المؤسسة باستطاعتها شراء تثبيتات ومعدات.

نسبة الاستدانة المالية = ديون مالية ثابتة + خزينة الخصوم / التمويل الخاص

2- تحليل نسب المردودية:

المردودية المالية = النتيجة العادية قبل الضرائب / رؤوس الأموال

المردودية الاقتصادية = إجمالي فائض الاستغلال / الموارد الثابتة

3- تحليل مؤشرات تطور نشاط المؤسسة:

نسبة تغير رقم الأعمال خارج الرسم=(CAn-1 – CAn) / CAn-1

نسبة تغير القيمة المضافة=(VAn-1 – VAn) / VAn-1

نسبة تغير النتيجة الصافية=(RNCn-1 – RNCn) / RNCn-1

قدرة التمويل الذاتي = مخصصات الاهتلاكات ح/68 +النتيجة

4- تحليل نسب مستويات النتائج:

معدل الإدماج = القيمة المضافة للاستغلال / رقم الأعمال

بالنسبة للمستخدمين = أعباء المستخدمين / ق.م. للاستغلال

بالنسبة للدولة = الضرائب والرسوم / ق.م.للاستغلال

بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال / ق.م.للاستغلال

نستنتج من خلال مكتسباتنا و المعلومات التي نعلم بها أن الوضعي المالية للمؤسسة جيدة و هي تعمل على تحسين هيكلها المالي.

المطلب الرابع: الاستبيان وتحليل نتائج الاستبيان

أولا: الاستبانة

1- تحليل عينة الدراسة

تمتلك مؤسسة محاجر الغرب على 71 عامل ذو خبرة ومؤهلات جيدة تسمح بمباشرة العمل لمدة زمنية بحيث تختلف مراتب كل عامل حسب المنصب (C.D.I/C.D.D) بحيث قمن بطرح مجموعة من الأسئلة على العمال لهم علاقة بموضوعنا دور المراجعة الداخلية في دراسة وتحليل القوائم المالية

جدول رقم (3- 1) عدد العمال ومراتبهم:

Categorie Sicio-profes	C.D.I		C.D.D		PRE-EMPLOI	
	HOMME	FEMME	HOMME	FEMME	HOMME	FEMME
Cardre Dirigeant	/	/	02	/	/	/
Cadre	02	01	/	/	/	/
Maitrise	09	06	/	/	00	08
Execution	42	/	00	01	/	
Total Deffectif	53	07	02	01	00	08

المصدر: مصلحة المستخدمين

2- جدول الاستبيان:

جدول الاستبيان رقم (3-2)

الأسئلة	نعم	لا
1- هل فترة المراجعة تعتبر مناسبة؟		
2- هل تساعد المراجعة الداخلية على عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة ؟	X	
3- هل المراجعون هم من يكتشفون مشاكل الرقابة الداخلية؟	X	
4- هل يتم تلخيص الفواتير وتبويبها في قسم اخر غير قسم المحاسبة؟		X
5- هل تمسك المؤسسة يومية خاصة بالمبيعات؟	X	
6- هل توجد مصلحة مراقبة الجودة داخل المؤسسة		X
7- هل قام المراجع الداخلي بمناقشة المخاطر التي تمكن من التعرف عليها وتقييمها من قبل الإدارة؟	X	
8- هل تعتبر كل المخزونات المؤسسة المسجلة في الدفاتر والسجلات الموجودة فعلا؟	X	
9- هل يستفيد من نتائج تحليل القوائم المالية كلا من المراجع الداخلي والإدارة معا؟	X	
10- هل الاستقلالية هي جوهر المراجعة الداخلية؟	X	
11- هل معايير المراجعة الداخلية والخدمات المتعلقة بمراجعة الحسابات تؤثر على تحليل القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية؟		X
12- هل تقوم المؤسسة بإعداد ميزانية سنوية؟	X	
13- هل تقوم المؤسسة بإعداد جدول حسابات النتائج؟	X	
14- هل تقوم المؤسسة بإعداد جدول سيولة الخزينة؟	X	
15- هل تقوم المؤسسة بإعداد جدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية؟	X	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تدقيق ومراقبة التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم

ثانيا: تحليل نتائج الاستبيان

من خلال التحليل يمكن تحديد نقاط القوة والضعف

1- ضعف نظام الرقابة المطبق مما يؤدي على صعوبة كافة إجراءات عملية الشراء والبيع ؛

2- يتم داخل المؤسسة تسجيل العمليات فور حدوثها من أجل تفادي التراكم ؛

3- وجود الرقابة على الجودة يحد إمكانية تطوير المنتج وبالتالي توفر فرص المؤسسة في مواكبة الظروف المالية؛

4- لا بد من وجود عملية المراجعة الداخلية وهذا من أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها ؛

5- تعتمد المؤسسة على عملية المراجعة الداخلية من أجل تحليل قوائمها المالية وتقييمها .

ومن هذا التحليل نستنتج أن للمؤسسة أهداف مسطرة نذكر منها:

إن للمؤسسة وكأيها من المؤسسات تسعى على المدى البعيد لتحقيق ما يلي:

- تغطية السوق المحلية؛
- تجديد الآلات لتنويع المنتوج وضمان وصول السلعة لأصحابها؛
- توسيع الدائرة الإنتاجية وانتهاج تقنيات تسويقية حديثة لتنسيق المنتوج؛
- وضع مخطط سنوي على مستوى المجمع؛
- مشروع تطبيق المحاسبة التحليلية وذلك قصد تحديد المسؤوليات وأماكن الخلل؛
- السهر على تطبيق أحسن مراجعة لتجنب الثغرات والتلاعبات المالية ؛
- تحسين الكفاءات للرفع من المردودية المالية وسيولة الخزينة.

النقائص:

من خلال دراستنا التطبيقية بالمؤسسة استخلصنا بعض النقائص:

- افتقار قسم المالية والمحاسبة إلى وسائل التقنية الحديثة للمراقبة؛
- دعم الراحة المعنوية والمالية من حيث المنصب البعض لم يتم ترسيمهم بعد؛
- عدم تسليم المعطيات إلى المحاسبة التحليلية والجهاز المحاسبي في وضع اضطراري؛

- رغم استعمال نظام المراجعة الداخلية في المؤسسة فهي لا تحقق الهدف المرجو منها وهو التحكم في التكاليف والرقابة وهذا راجع لعدة أسباب.

رغم وجود نقائص إلا هناك ايجابيات تحققها المؤسسة فهي كالتالي:

الايجابيات:

- جودة المنتوج محليا ووطنيا؛
- استمرارية عمل المؤسسة وتوسعها عبر الوطن؛
- اكتساب العمال الخبرة؛
- تحقيق أرباح كبيرة مقنعة من طرف المجمع؛
- تعتبر من أفضل المؤسسات المخلصة في تعاملاتها مع الزبائن والموردين؛
- تسديد جميع النفقات والمستحقات في وقتها.

من خلال دراستنا الميدانية التي قمنا بها على مستوى مؤسسة محاجر الغرب بسيدي لخضر، لاحظنا أن المؤسسة تمتلك مواصفات هي بمثابة نقاط قوة للرفع وزيادة جودة المعلومات المالية، وفي الوقت ذاته هناك نقاط ضعف والتي تمثل عراقيل أمام السير الحسن للمؤسسة وتطورها.

وفي هذا الإطار نتقدم ببعض الاقتراحات والتي نختصرها فيما يلي:

- ضرورة فتح قسم يتميز بالحداثة للمراجعة لتحقيق السير الجيد للعمل

- أهمية المراجعة الداخلية في ضمان صحة البيانات وتحديد الانحرافات واقتراح الحلول المناسبة لها

- إتباع أسلوب تطبيق المعايير أو المؤشرات الإنتاجية في تحليل القوائم المالية

- القيام بدراسات حول هذه القوائم المالية الضرورية في المؤسسة

- الاهتمام بالضبط الداخلي ومراقبة مجريات العمل وتحديد نقاط القوة والضعف لمعرفة الثغرات ومعالجتها من قبل الإدارة والتقليل من المخاطر

خلاصة الفصل الثالث

من خلال دراستنا الميدانية للمراجعة الداخلية في دراسة وتحليل القوائم المالية وتجسيده في الواقع على مؤسسة محاجر الغرب توصلنا إلى بعض النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تعتبر المراجعة الداخلية كأداة تسيير فعالة تمثل أحد أهم مصادر الثقة من حيث العموميات ولهذا يستند عليها في عملية تقييم وضعية المؤسسة؛

- يجب تبنى نظام معلومات متكامل يزيد من سهولة المعلومات بين مختلف مصالح المؤسسة ؛

- من أجل زيادة أهمية المراجعة الداخلية يجب تغيير نظرة الموظفين نحوها ؛

- رغم توفر جميع مقومات المراجعة ألا أنها تتلقى العديد من الصعوبات التي تنقص من كفاءته.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور المراجعة الداخلية في دراسة وتحليل القوائم المالية، تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث تهدف إلى توفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية خلال فترة زمنية محددة وتمكن كذلك من التعرف على تغيرات حقوق الملكية مما يجعلها الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات.

وانطلاقا من بحثنا وجدنا أن المراجعة الداخلية هي تلك الوظيفة المستقلة التي تمارس بكل موضوعية وفي جميع مجالات وظائف المؤسسة وهي عبارة عن وظيفة يقوم بتأديتها موظفون داخل الشركة، وتتناول فحص انتقادي للإجراءات والسياسات وتقييمها.

ومنه فان المراجعة الداخلية تبرز الآليات الأساسية لإعطاء الضمان لمستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال الرأي الفني المحايد الذي يصدر عن مدى صحة ودقة وعدالة تلك القوائم المالية.

النتائج:

من خلال ما درسنا وما تم التطرق إليه توصلنا إلى النتائج التالية:

- يتضح مما تقدم أن المراجعة الداخلية هي إدارة أو فريق من المستشارين أو الممارسين يقدمون خدمات مستقلة وموضوعية للمراجعة الداخلية، أو خدمات استشارية لإدارة المؤسسة تصمم بغرض إضافة قيمة وتحسين عملياتها؛

- كما وتساعد خدمات المراجعة الداخلية للمؤسسة في تحقيق أهدافها بتوفير مدخل منظم ومنطقي التقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والعمليات الرقابية، كما أنها مسؤولة عن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية التي تشمل رقابة كفاية وفاعلية العمليات، وصحة وسلامة القوائم المالية ؛

- تعتبر القوائم المالية مرآة عاكسة للوضعية المالية الحقيقية ؛

- يجب أن تتوفر الخصائص والمتطلبات الأساسية في القوائم المالية التي يتم الاعتماد عليها ؛

- يجب أن يكون القائم بمهمة المراجعة الداخلية ذو كفاءة عالية وخبرة، ودرجة كبيرة من النزاهة ؛

- القوائم المالية تسمح بتوفير المعلومات اللازمة لما يتعلق بالكيفية التي مارست بها المؤسسة نشاطاتها المختلفة، وذلك من خلال تحليل تلك الأنشطة وتوضيح كيفية تدبير أموالها والمجالات التي تم فيها استخدام تلك الأموال؛

- تعتمد المؤسسة على قوائمها المالية في الحصول على معلومات محاسبية ؛

تسعى المؤسسة إلى ترشيد قراراتها انطلاقا من القوائم المالية التي تصدرها من خلال دراسة معمقة للمعلومات المحتواة فيها وتحليلها عن طريق بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصرها، حتى يتسنى لها اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف؛

- يساهم التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرارات من خلال معرفة قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها وعلى جلب استثمارات جديدة ومدى قابلية أصولها للتحول الى نقدية بأسرع ما يمكن وبأقل التكاليف عند الحاجة ومدى ملائمة الهيكل المالي في تحقيق الأرباح؛

- تساهم المراجعة الداخلية في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء و بالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء، كذلك تساهم في مراجعة البيانات؛

- تعمل المراجعة الداخلية على حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال ويعتبر هذا دورا هاما ورئيسيا، خصوصا وأن المراجع الخارجي المستقل لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية، نظرا لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة واعتماده على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الكامل، وبالتالي أصبح المراجع الداخلي هو من يستطيع أن يحمي المؤسسة التي يعمل بها من عمليات التلاعب بالأصول وأنه ليس هناك من هو أقدر منه على ذلك وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية أو الخارجية.

التوصيات:

- حتى يكون المراجع الداخلي مستقلا وموضوعيا في عمله يجب أن يكون قسم المراجعة الداخلية مستقل عن الأنشطة التي يراجعها؛

- ضرورة توعية الموظفين من قبل الإدارة العليا، وذلك من أجل تعاونهم مع المراجع الداخلي، أثناء أداء مهامه، وتغيير نظرتهم اتجاهه؛

- العمل بتوصيات المراجع الداخلي ومحاولة تطبيقها قدر المستطاع ؛

- تفعيل آليات الرقابة على إعداد وعرض القوائم المالية، وبالتالي على إنتاج المعلومات المحاسبية من خلال التأهيل المناسب للمراجعين وخاصة على المستوى الداخلي مع ضرورة التزام هؤلاء بالقيم الأخلاقية؛

- الإفصاح عن القوائم المالية بشكل جيد يساعد مستخدمي القوائم المالية على استعمالها بأقل تكلفة ؛

- ضرورة الإعلام بأهمية الاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار ؛

- الاستمرارية في تنمية قدرات المراجعين الداخليين من خلال تكثيف وتنويع الدورات والنشرات المتعلقة لإكسابهم مهارات متجددة في مجال المراجعة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1 - إبراهيم طه عبد الوهاب، المراجعة النظرية والممارسة المهنية، الدار الجامعية، مصر، 2004.

2 - أبو الفتوح علي فضالة، المحاسبة الدولية، دار الكتب العلمية للكتب والتوزيع، مصر، 1996.

3 - أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية النموذج الدولي الجديد، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

4 - أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر 2009.

5 - أحمد نور، مراجعة الحسابات مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992.

6 - جمال توفيق، مذكرات في التحليل المالي، دار النهضة العربية، مصر، 1996.

7 - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2011.

8 - خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار النشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001.

9 - طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية، الأردن، 2006.

10 - عبد الناصر نور وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008.

11 - عبد الوهاب نصر على وشحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005/2006.

12 - عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية، الأردن، 2009.

13 - فتحي رزق السوافري واخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002.

14 - كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، 2006.

15 - محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

16 - محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

17 - محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الافصاح في القوائم المالية، شركة جلال للطباعة، الاسكندرية، 2003.

18 - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، دار محمدية العامة، 1999.

19 - هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.

20 - هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2009.

المذكرات:

1 - روتال عبد القادر، التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية المالية الدولية في المؤسسات الجزائرية،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، محاسبة وتدقيق.

2 - فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001-2012.

3 - طارق عبد الحال حماد، موسوعة معايير المحاسبة (شرحا للمعايير المحاسبية الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية- عرض القوائم المالية)، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2003.

4 - أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2006.

5 - أنقاز أحمد، دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار دراسة حالة مجمع صيدال، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة عمر ثلجي، الأغواط، 2007.

6 - عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2008/2009.

7 - الياس بدوي، دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، بسكرة، 2009- 2010.

8 - محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى امكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011.

9 - رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، 2014.

المجلات:

1 - فيصل الشواورة، فلسفة وميكانيكية عمل التدقيق الداخلي، مجلة الأسمدة العربية، عدد 19، الأردن، 1998.

2 - أحمد العمري وآخرون، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 2، العدد 3، الأردن، 2006.

3 - كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IFRS/ IAS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد6، 2006.

الملتقيات:

1 - إبراهيم عثمان شاهين، التأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي في القرن الحادي والعشرين، الجمعية العلمية للمحاسبين والنظم والمراجعة، المؤتمر العلمي الثالث، الإسكندرية، مصر، 1994.

2 - حسين عثماني وسعاد شعابنية، النظام المالي المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات الكلية للحد من الفساد الإداري والمالي، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06 و 07 ماي 2012.

3 - قصابي الياس، تحليل القوائم المالية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، المؤتمر الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 22- 2012/05/23، ص:06، نسخة الكترونية.

الكتب بالفرنسية:

1-Jean Lenard , Les B ases D'analyse, Les Editions D'organisation, 1997.

2- Mustapha Touil, Nouveau System de la comptabilité financier en algérie SCF, Dar el hadith likitab, Alger, 2006.

مواقع الانترنيت:

1- www.MAWDOO3.COM.

الملاحق

EPIC/EURL LES CARRIERES DE L'OUEST

Tel/ Fax :045 44 72 08

Capital Social : 10 000 000 DA

RUE HAGANI HAMOU SIDI LAKHDAR
Tél:045-44-72-08 FAx:045-44-72-08
BADR RIB 00300867300046300034

Mat.Fisc:000327169001646
N°Article:27160103104
N°Registre:0782457/B/03

ملحق 03

FACTURE

CLIENT

Nom [redacted] / Code :C00040
Adresse [redacted]-MOSTAGANEM-
Activité COLLECTIVITES

Mat.Fisc : N°Art :
N°Reg : [redacted] : /

Représenté par :

Numéro : 4826
Date : 24/12/2018

Référence :

Réf Prod	Libellé	UM	Qté Prod.	PU	Valeur
701900	SABLE DE CONSTRUCTION O/SI LARBI	METRE CUBE	1,0000	800,00	800,00
701100	SABLE DE CONSTRUCTION BENI ZERARA ACHACHA		1,0000	800,00	800,00
701921	SABLE N'EST PAS CONSTRUCTIBLE EL HCHEM SAYADA		1,0000	200,00	200,00
701923	SABLE OUED EL KHEIR 2		1,0000	300,00	300,00

HT	TVA	TTC	Net à payer
2 100,00	399,00	2 499,00	2 499,00

TVA appliquée : 19 %

Références Réglement Par Chèque N° : VER /CHEQ DU 24-12-2018

Le(a) présent(e) facture est arrêté(e) à la Somme de :
deux milles quatre cents quatre vingt dix-neuf Dinars

FACTURIER

الملاحق

MODE DE REGLEMENT			BON D'ENLEVEMENT			MOUVEMENT			MOYEN DE TRANSPORT	OBSERVATIONS
Cheque	Vers.	Date	N°	Date	Qte.	E	S	S		

Visa : Le Chef de Carrière,

l'Agent préposé

EPIC/EURL LES CARRIERES DE L'OUEST

SIDI LAKHDAR

Capital Social : 10 000 000 DA
RUE HAGANI HAMOU SIDI LAKHDAR
Tél:045-44-72-08 FAx:045-44-72-08
BADR RIB 00300867300046300034

Mat.Fisc:000327169001646
N°Article:27160103104
N°Registre:0782457/B/03
N.I.S :

وصل رقم 04

BON D'ENLEVEMENT

CLIENT

Nom [redacted] / Code :C00040
Adresse NEKMARIA--MOSTAGANEM-
Activité COLLECTIVITES

Mat.Fisc [redacted] N°Art [redacted]
N°Reg [redacted] N.I.S : /

Représenté par :

Numéro : 5155
Date : 24/12/2018

Référence :

VER N1835818984619 DU 24-12-2018 FAC N 4826 IIMM R 08005 209 27

Réf Prod	Libellé	UM	Qté Prod.	PU	Valeur
701900	SABLE DE CONSTRUCTION O/SI LARBI		1,0000	800,00	800,00

Administrateur

HT	TVA	Net à payer
800,00	152,00	952,00

TVA appliquée : 19 %

CHEF DE SERVICE

II.8-ANALYSE CHIMIQUE :

ملحق رقم 08

Code -éch	Teneurs %												
	SiO_2	Al_2O_3	Fe_2O_3	CaO	MgO	SO_3	K_2O	Na_2O	P_2O_5	TiO_2	PF	Cl	SO_3
SB.16.03311	56.63	1.14	6.68	18.88	0.42	0.01	0.06	0.09	0.07	0.22	15.81	0.008	<0.05
SB.16.03312	74.47	1.38	4.08	9.98	0.26	0.01	0.12	0.05	0.05	0.13	9.45	0.005	<0.05
SB.16.03313	60.68	0.71	1.89	19.88	0.15	0.01	0.06	0.08	0.02	0.07	16.45	0.005	<0.05
SB.16.03314	86.64	1.02	1.96	5.32	0.13	0.01	0.15	0.09	0.01	0.12	4.55	0.004	<0.05

II.9-ESSAI ALCALI-REACTION SUIVANT LES NORMES P 18-594 ET P 18-542:

Code échantillon	24 heures			
	SiO2(m mol/l)	Na_2O(m mol/l)	SiO_2/Na_2O	valeur max
SB.16.03311	0,69	23,64	0,03	< 0,11
SB.16.03312	0,49	22,19	0,02	
SB.16.03313	0,44	21,89	0,02	
SB.16.03314	0,52	21,87	0,02	
Code échantillon	48 heures			
	SiO2(m mol/l)	Na_2O(m mol/l)	SiO_2/Na_2O	valeur max
SB.16.03311	0,67	22,72	0,03	< 0,25
SB.16.03312	0,49	21,09	0,02	
SB.16.03313	0,39	20,67	0,02	
SB.16.03314	0,41	15,22	0,03	
Code échantillon	72 heures			
	SiO2(m mol/l)	Na_2O(m mol/l)	SiO_2/Na_2O	valeur max
SB.16.03311	0,74	22,26	0,03	< 0,44
SB.16.03312	0,55	21,84	0,03	
SB.16.03313	0,34	14,03	0,02	
SB.16.03314	0,70	21,89	0,03	

- Les résultats obtenus figurent dans la zone des granulats non réactifs (NR).

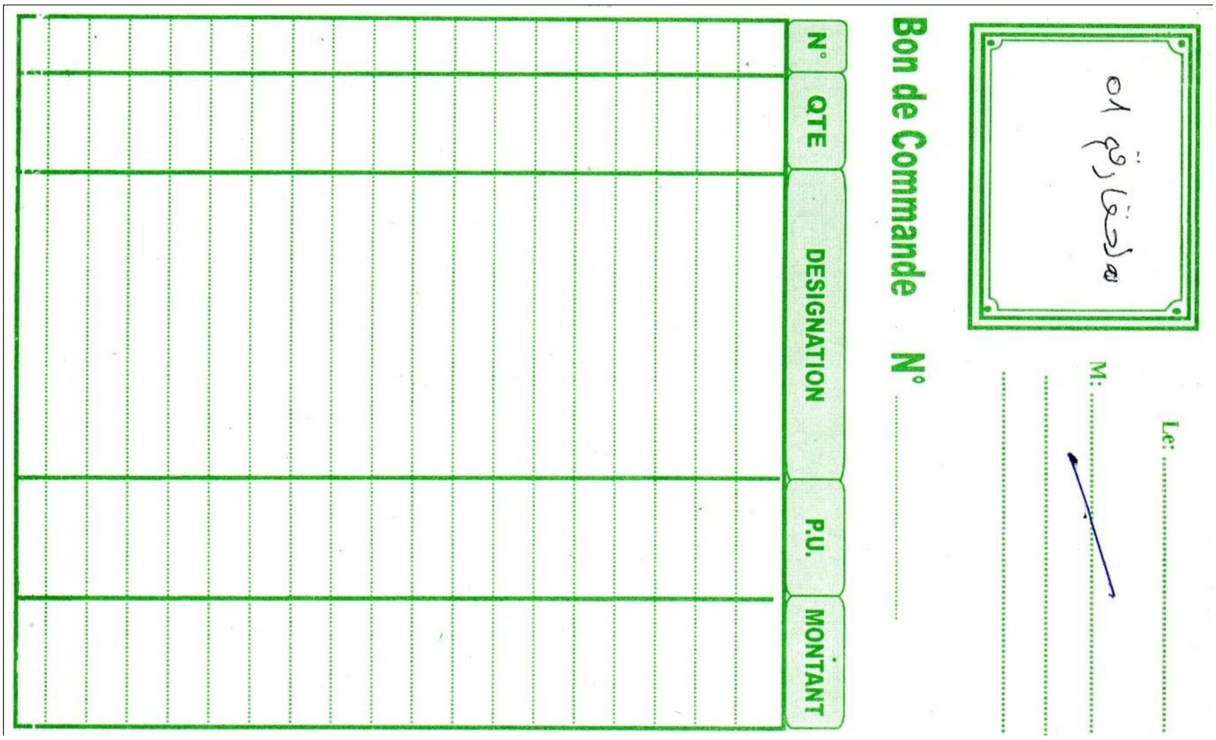

ملحق رقم 01

Le: ....

M: ....

Bon de Commande N° ....

N°	QTE	DESIGNATION	P.U.	MONTANT

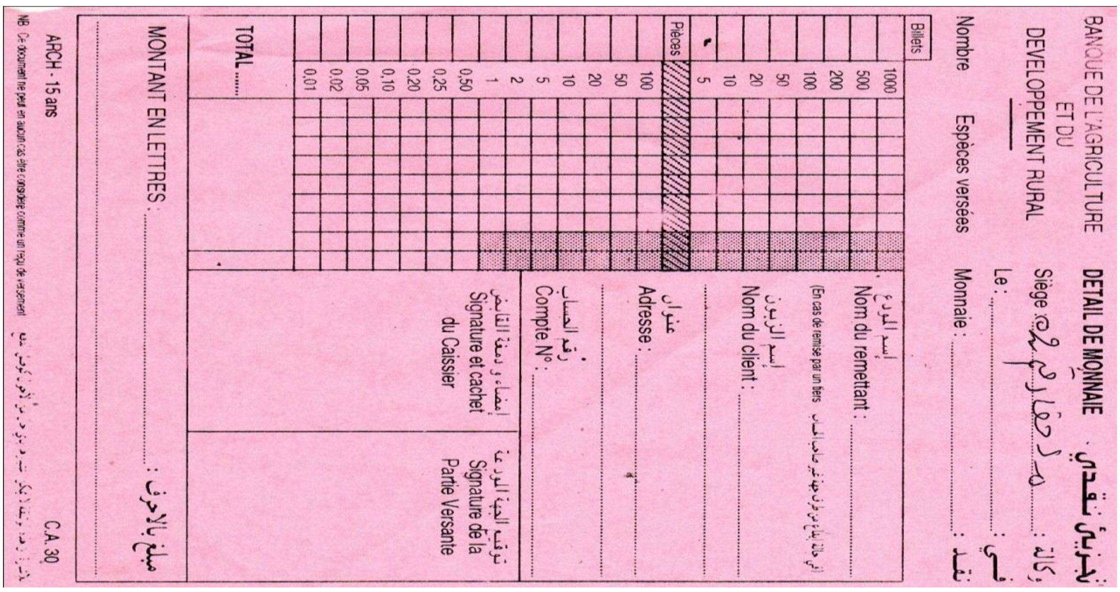

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DETAIL DE MONNAIE تجزئة نقدية

Siège: ملحق رقم 02 : وكالة

Le: .... : في

Monnaie: .... : نقد

Nombre	Espèces versées
Billets	
	1000
	500
	200
	100
	50
	20
	10
	5
Pièces	
	100
	50
	20
	10
	5
	2
	1
	0,50
	0,25
	0,20
	0,10
	0,05
	0,02
	0,01
TOTAL	

إسم المودع Nom du remettant : ....

(En cas de remise par un tiers)

إسم الزبون Nom du client : ....

عنوان Adresse : ....

رقم الحساب Compte N°: ....

إمضاء و دمغة القابض Signature et cachet du Caissier

توقيع الجهة المودعة Signature de la Partie Versante

MONTANT EN LETTRES : .... : مبلغ بالأحرف

ARCH - 15 ans

C.A. 30

NB: Ce document ne peut en aucun cas être considéré comme un reçu de versement

II.10- CONCLUSION:

II.10- 1.Sable : SB.16.03311.

Essais	Résultats	Valeurs limites et valeurs spécifiques.
Classe granulaire.	Sable (0/1)	
Granularité Gr.	Non spécifiée.	
La teneur en fines f.	1.4	≤ 3
Valeur de bleu de méthylène MB.	0.7	Vss 1
Matière organique.	Absence de la matière organique.	
Absorption d'eau WA_{24}	1.72	Vss 2.5
Teneur en chlorures.	0.008	≤ 0.01
Soufre total S (%).	< 0.01	< 1
Sulfates solubles dans l'acide AS.	< 0.05	≤ 0.2
Alcali-réaction	NR	

Commentaire :

- L'échantillon ponctuel : **SB.16.03311** analysé par nos soins, est un sable fin de classe (0/1).

Les résultats obtenus sont conformes aux exigences des normes en vigueur, sauf la granularité qu'est non spécifiée, ce sable peut être utilisé dans les bétons hydrauliques.

II.10- 2.Sable : SB.16.03312.

Essais	Résultats	Valeurs limites et valeurs spécifiques.
Classe granulaire.	Sable (0/1)	
Granularité Gr.	Non spécifiée.	
La teneur en fines f.	5.2	≤ 10
Valeur de bleu de méthylène MB.	**2.2**	Vss 2
Matière organique.	**Présence intense de la matière organique.**	
Absorption d'eau WA_{24}	1.02	Vss 2.5
Teneur en chlorures.	0.005	≤ 0.01
Soufre total S (%).	< 0.01	< 1
Sulfates solubles dans l'acide AS.	< 0.05	≤ 0.2
Alcali-réaction	NR	

Commentaire :

- L'échantillon ponctuel : **SB.16.03312** analysé par nos soins, est un sable fin de classe (0/1) avec une granularité non spécifiée.

L'essai colorimétrique et l'essai au bleu de méthylène mettent en évidence la présence de la matière organique et la matière argileuse, donc l'utilisation de ce sable dans les bétons de qualité n'est pas recommandée.

II.10- 3.Sable : SB.16.03313.

Essais	Résultats	Valeurs limites et valeurs spécifiques.
Classe granulaire.	Sable (0/1)	
Granularité Gr.	Non spécifiée.	
La teneur en fines f.	4.4	≤ 10
Valeur de bleu de méthylène MB.	0.7	Vss 1
Matière organique.	**Présence de la matière organique.**	
Absorption d'eau WA_{24}	3.58	Vss 5
Teneur en chlorures.	0.005	≤ 0.01
Soufre total S (%).	< 0.01	< 1
Sulfates solubles dans l'acide AS.	< 0.05	≤ 0.2
Alcali-réaction	NR	

Commentaire :

- L'échantillon ponctuel : **SB.16.03313** analysé par nos soins, est un sable fin de classe (0/1) avec une granularité non spécifiée.

L'essai colorimétrique met en évidence la présence de la matière organique dans ce sable, donc son utilisation dans les bétons de qualité n'est pas recommandée.

II.10- 4.Sable : SB.16.03314.

Essais	Résultats	Valeurs limites et valeurs spécifiques.
Classe granulaire.	Sable (0/1)	
Granularité Gr.	Non spécifiée.	
La teneur en fines f.	2.4	≤ 3
Valeur de bleu de méthylène MB.	1.0	Vss 2
Matière organique.	**Présence de la matière organique.**	
Absorption d'eau WA_{24}	1.72	Vss 2.5
Teneur en chlorures.	0.004	≤ 0.01
Soufre total S (%).	< 0.01	< 1
Sulfates solubles dans l'acide AS.	< 0.05	≤ 0.2
Alcali-réaction	NR	

Commentaire :

- L'échantillon ponctuel : **SB.16.03314** analysé par nos soins, est un sable fin de classe (0/1) avec une granularité non spécifiée.

L'essai colorimétrique met en évidence la présence de la matière organique dans ce sable, donc son utilisation dans les bétons de qualité n'est pas recommandée.

Fait à Boumerdès le

S/ Directeur du laboratoire
Liants et bétons

Le Directeur
des laboratoires

EPIC - EURL
Les Carrières de l'ouest
El Hichem Sayada
Tél.: 043 73 08

WILAYA DE MOSTAGANEM
DAIRA DE SIDI LAKHDAR
COMMUNE DE SIDI LAKHDAR

BON DE LIVRAISON

N° 0035

Date de Livraison	Nature des marchandises	Quantité	Immatriculation	Observ
Le.....	Sable de construction	.....	.....	.....
.....				.....
.....				.....
				.....
				.....
Heure de sortie				.....
.....	Facture N°:.....			.....
.....	.....			.....
.....	Client :.....			.....

Nom et prénom du chauffeur et signature

Sidi Lakhdar, le :.....

L'Agent Prép

.....
Signature

مدحف رقم 06

EPIC - EURL
Les Carrières de l'ouest
Ouled Si l'arbi

مدحف رقم 05

BON D'ACCES

N° 12001

Nom du Client : .....

Immatr. tracteur : .....

Nom et prénom du chauffeur : .....

Heure d'entrée : .....

..... , le : .....

signé l'agent préposé

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى مفهوم دور المراجعة الداخلية في دراسة وتحليل القوائم المالية بحيث يعتبر وجود المراجعة الداخلية القوية بالمؤسسة من شأنه أن يعزز من اعتبار أن القوائم المالية هي عبارة عن جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال الدورة المحاسبية، ويتم دراستها مع متخذي القرار بمقارنتها مع القوائم المالية السابقة، وهذا من أجل استخراج مؤشرات ودلالات ملائمة تساعدهم في فهم الوضعية المالية للمؤسسة ومركزها المالي.

الكلمات المفتاحية:

المراجعة الداخلية، القوائم المالية، النظام المحاسبي المالي، التحليل المالي.

Summary :

This study aims at the concept of the role of internal audit in the study and analysis of financial statements so that the presence of a strong internal audit in the institution would enhance the consideration that the financial statements are tables that summarize the activity of the institution during the accounting cycle, and is studied with decision-makers by comparing it with the previous financial statements This is to extract appropriate indicators and indications that help them understand the financial position of the institution and its financial position.

key words:

Internal auditing, financial statements, financial accounting system, financial analysis.